

أزمة الخليج

# العرب وإيران

وهم الصراع وهم الوفاق

فهمي هويدي

دارالشروق

# العَرَب وإِسْرَآن

وهم الصراع وهمّ الوفاق

الطبعة الأولى  
١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسن - هاتف : ٣٩٣٤٨١٤ - ٣٩٣٤٥٧٨

بروكسل : شيريك - تليكس : ٥3081 SHROK UN

بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

بروكسل : داتشروك - تليكس : SHOROK 20175 LB

الغلاف للفنان حلمى التونى

## تقديم

في زماننا لا نحتاج إلى « مرافعة » من أى نوع لكي تكسب قضية التعامل مع الآخر ، من أجل مصلحة مشتركة ، ولكي تصنعا معا علاقة أفضل ، هي خطوة باتجاه صياغة العالم الأفضل . إذ غدت تلك قضية محسومة ، وواحدة من مسلمات الانتماء إلى فكر هذا العصر ولغته .

غير أن ثمة مسلمات كثيرة مازالت موضع جدل ومحل « اجتهاد » في الزمن العربي ، ليس فقط من جانب أهل السياسة ولكن أيضا من لدن أهل الفكر والرأى . ومسألة العلاقات العربية الإيرانية نموذج لذلك الخلل الذى ندعيه . إذ ظل الملف مغلقا طيلة سنوات عشر على الأقل ( من سنة ٨٠ إلى ٩٠ ) ، وكان مجرد الحديث عنه أو الاقتراب منه عملا محظورا أو مشبوها . والذى أعنيه بطبيعة الحال هو الحديث المجرد عن الهوى النابع من مصلحة الملة والأمة القاصد وجه الله وحده . أما حديث الميل مع الريح والالتزام « بالخط » والمزايدة عليه ، « فالحرية » فيه مكفولة ومطلقة ، حيث لكل صاحب صوت أن يسب ويتهم كيفما شاء ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا بطبيعة الحال !

لى جهد سابق فى هذا المجال كان دون طموح هذا الكتاب  
وغايته . فعندما صدر لى فى عام ١٩٨٧ كتاب « إيران من الداخل » -  
عن مركز الأهرام للترجمة والنشر- كان المناخ غير مهيأ لحديث من أى  
نوع عن الوفاق الإيراني العربى ، إذ كان الرئيس العراقى الذى بادر من  
جانبه باعلان الحرب على إيران سنة ٨٠ ، قد أوهم العرب بأنه يدافع  
عنهم ، وأن هذه معركتهم التى شاء قدره ان يخوضها نيابة عنهم . ولم  
يكن هذا هو أغرب ما فى الأمر ، لأن الأغرب هو أن الآخرين صدقوه  
وشايعوه وساندوه !

كان همى فى كتاب « إيران من الداخل » هو تمكين القارئ من  
محاولة فهم الذى يحدث فى إيران بمنهج يختلف عن لغة الخطاب الذى  
ساد آنذاك ، وبلغه غير الذى فرضها « الخط » المرسوم . ورغم أن هذه  
كانت دعوة الكتاب الأساسية ، فإن مجرد صدوره سبب مشكلات  
عديدة ، لى وله .

كان الاتهام هو رد الفعل الأول . إذ قيل إنه منحاز لايران ، بل  
وممول إيرانيا ، رغم أن الجهات المختصة فى طهران رفضت التصريح  
بترجمته إلى الفارسية بعدما تلقت تقريراً يقول إنه كتاب يسيئ إلى  
الثورة !- وابلغت القاهرة من جانب مستشار لأحد الحكام العرب ،  
فى حديث ودى ! أنه ماكان ينبغى ان يصدر مثل هذا الكتاب فى  
مصر « فى ظروف المعركة الصعبة التى تواجهها الأمة » . وصادر  
الكتاب وقتذاك فى كافة البلدان العربية ، باستثناء البحرين . وعندما

صرح بدخوله في اليمن ، فإن السفير العراقي تدخل لدى السلطات المعنية ، فسحب التصريح ، وصودرت الكمية المعروضة في السوق عنه ، من مكاتب صنعاء وتعز - وكانت تلك المصادرة أفضل خدمة أدت للكتاب ، لأنه هُرب إلى كل مكان حتى طبعت منه ثلاث طبعات ، ناهيك عن تزويره الذي تم في بيروت !

حدث ذلك كله ، فقط لأنني دعوت لأن « نفهم » الصورة على نحو مختلف - ولم ادع بأي صورة لأن « نفعل » شيئاً . إذ كان الخوض في هذا الباب ضرب من المستحيل ، وتناوله هو من قبيل « الشرك » في السياسة .

خلال تلك السنوات الثلاث التي مرت تغيرت أمور كثيرة ، وكان الرئيس العراقي ذاته هو الذي نسف كل دعاواه في الحرب ، واسقط الغشاوة التي فرضها على عيون وعقول كثيرة . وصار بوسعنا أن « نجترئ » وندعو إلى التفاهم فضلاً عن الفهم ، بين العرب وإيران ! والأمر كذلك ، فهذا الكتاب هو « الفصل الناقص » أو هو التكملة التي كانت مؤجلة من الكتاب الأول « إيران من الداخل » .

وليس الرئيس صدام حسين هو صاحب « الفصل الأوحد » في افساح المجال لصدور هذا الكتاب . فهناك فضل لآخرين ينبغي ذكره ، بل كان ينبغي أن يشار إليهم قبل الرئيس العراقي وما أسداه ، لسبب بسيط هو انه ارتكب جرماً رتب رغماً عنه فضلاً لم يقصده ، أما الآخرون فقد كانوا ساعين إلى الفضل من البداية .

فقد كلفني « مركز دراسات العالم الإسلامي » في مالطا ، في خريف ٨٩ ، باعداد بحث عن « العرب وإيران » ، ليقدم إلى ندوته التي عقدها بطرابلس تحت عنوان « العلاقات العربية الإسلامية » ، في منتصف اكتوبر ٩٠ . وفي وقت لاحق ، بعد غزو العراق للكويت اقترح عليّ الأستاذ محمد المعلم مؤسس دار الشروق أن اسهم بكتاب حول ذات الموضوع ، في السلسلة التي انتوت « دار الشروق » اصدارها بمناسبة أزمة الخليج . الأمر الذي حرّك لدى الرغبة المحبوسة في كتابة الفصل الناقص في « إيران من الداخل » والانتقال به من الدعوة إلى الفهم ، لطور الحث على الفعل .

لقد قُدم « بحث العرب وإيران » في حينه إلى ندوة « طرابلس » بالجاهيرية الليبية ، وبذلت ماوسعني من جهد بعد ذلك لاكمال بنائه ، ومن ثم تطويره ، ليخرج عن هذه الصورة التي بين يديك . وعانني في المحاولة استاذنا الدكتور فؤاد عبد المعطى الصياد ، الأستاذ بجامعة عين شمس ، وأحد شيوخ الدراسات الفارسية في مصر ، حيث أمدني بنصحه وبما احتجت من مراجع لم تتوفر لي ، فأسدى إلىّ بذلك صنيعاً واجب الذكر والشكر .

وبطبيعة الحال ، فإن الحمد والشكر لله أولاً واخيراً .

**فهمي هويدي**

القاهرة : ٢٥ ربيع الثاني ١٤١١ هـ  
١٢ نوفمبر ١٩٩٠ م



( ١ )

## استدعاء بأمر الغزو

من مفارقات الأقدار أن إيران عندما كانت تتأجج لديها الرغبة في التحرك خارج حدودها وثبات حضورها في المنطقة العربية ، أدارها الجميع ظهورهم ، باستثناء دولتين عربيتين أو ثلاث - بينما عندما اضطرت إلى الانكفاء على ذاتها ، والانصراف إلى ترميم البيت من الداخل - إثر جراح حرب السنوات الثماني - عندئذ بادر الجميع إلى خطب ودها بغير استثناء في العالم العربي !

من المفارقات أيضا أن الرئيس العراقي صدام حسين ، الذي اراد بالحرب التي شنها سنة ٨٠ ، ضمن ما اراد ، حصار إيران وتقليص دورها ، هو ذاته الذي فتح الباب لاستدعاء الدور الإيراني ، بالغزو الذي قام به ضد الكويت سنة ٩٠ . بل كان هو نفسه أول المبادرين إلى طرق أبواب طهران وغوايتها من خلال اقتراح انشاء مجلس للتعاون الاقتصادي - إيراني عراقي - للتفاهم حول إدارة شئون الخليج ، باعتبار أن البلدين هما أكبر وا أقوى دول المنطقة . وعندما أبلغ الرئيس العراقي طهران بموافقته على جميع الشروط المطلوبة لاقرار السلام بين البلدين ، فإنه تعهد بتعويض إيران عما أصابها خلال سنوات الحرب ،

بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار ، مقابل أمرين : إن تبقى إيران على الحياد ازاء عملية الغزو ، وألا تلتزم بالحصار الاقتصادي التراما جادا .

أضافت التقارير التي خرجت من طهران أن الأطراف العربية الأخرى علمت بعروض الرئيس العراقي ، فكانت زيارة وزير خارجية الكويت - الشيخ صباح الأحمد - في الخامس والعشرين من أغسطس ، أي بعد الغزو بثلاثة أسابيع ، وأبدى استعداد الكويت لتعويض إيران عن جميع الأضرار التي لحقت بها في حربها مع العراق .

وعقب هذه الزيارة تمت اتصالات بين المؤسسات التجارية الكويتية في لندن ، وبين السفارات الإيرانية في أوروبا الغربية ، للبدء في خطوة عملية تستهدف استثمار بعض رموس الأموال الكويتية في مشروعات إعادة اعمار إيران ، بدءا بالمناطق الشمالية التي أصابها الزلازل هذا العام (١٩٩٠م)<sup>(١)</sup> .

وقد نشرت كافة الصحف وقتذاك أن وزير الخارجية الكويتي اعتذر للمسؤولين في طهران عن مساندة بلاده للعراق أثناء الحرب - وكان هذا الاعتذار والظروف التي احاطت به . بمثابة رد اعتبار كاف لايران ، لا بد انه اشعر قادتها بالرضى والغبطة .

ولم تكن الكويت وحدها هي التي خاطبت طهران ، وإنما ذهبت دول مجلس التعاون الخليجي إلى ما هو أبعد . إذ وجهت عبر سلطنة عُمان الدعوة إلى إيران للحضور كمراقب في مؤتمر القمة الخليجية الذي انعقد في قطر في الثاني والعشرين من شهر ديسمبر

( ١٩٩٠ ) . وهو المجلس الذى تشكل أساسا ليكون جهة خليجية ضد إيران ، فى أعقاب الحرب التى شنتها العراق فى سنة ٨٠ م . فى الوقت ذاته فإن دولة الإمارات طورت علاقاتها مع إيران بصورة ملحوظة . إذ زارها فى شهر نوفمبر ( ٩٠ ) وفد إيراني كبير برئاسة وزير « جهاد البناء » - غلام رضا قروزش - ضم نخبة من ممثلى الوزارات الإيرانية ، ورئيس اللجنة الزراعية بمجلس الشورى الإيراني . وحسبما نشرت صحيفة « الاتحاد » الطيبانية ( عدد ٢٧ نوفمبر ) نقلا عن وكالة أنباء الإمارات فإن الوفد الإيراني بحث مع المسئولين فى دولة الإمارات « دعم العلاقات الثنائية بين البلدين فى المجالات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية .. وتم تبادل الرأى بين الجانبين حول خلق قاعدة للتعاون المثمر وتبادل الخبرات الفنية بما يحقق المصلحة المشتركة ، فى إطار علاقة الصداقة التاريخية القائمة بينهما » .

على صعيد آخر ، فإن مختلف الدول العربية الأخرى مدت خطوط الاتصال مع طهران ، بصورة أو أخرى . وكانت أبرز الخطوات فى هذا الصدد هى ذلك التعاون الذى انفتحت أبوابه بين إيران وكل من اليمن والسودان . فقد تشكلت لجنة وزارية يمنية إيرانية لترتيب ودفع علاقات البلدين إلى الأمام ، وزار الدكتور عبد الكريم الاريانى وزير خارجية اليمن طهران فى شهر نوفمبر لهذا الغرض . وبعد أيام من هذه الزيارة وقعت إيران اتفاقا للتعاون المشترك مع حكومة

السودان . وشمل الاتفاق مجالات عديدة من مشروعات الأمن الغذائي إلى مشروعات النقل والمواصلات . وقال مسئول سوداني أن الهلال الأحمر الإيراني سينشئ لأول مرة منذ قامت الثورة الإيرانية مكتباً في الخرطوم لتنسيق التعاون الصحي ، كما أن وزارة « جهاد البناء » الإيرانية سيكون بها مكتب آخر لمتابعة مشروعات الإنشاء والتعمير . وسيتم تكوين غرفة تجارية وصناعية مشتركة بمشاركة القطاعين الخاص والعام في البلدين . وكانت زيارة رئيس مجلس ثورة الإنقاذ في السودان - الفريق عمر البشير - إلى طهران في الحادي عشر من شهر سبتمبر إعلاناً واضحاً عن أن علاقات البلدين قد دخلت منعطفاً جديداً ، لافتاً للنظر .

توازي ذلك مع عقد أول وأكبر مؤتمر فلسطيني في طهران في الرابع من ديسمبر ٩٠ ، بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الانتفاضة . وكانت رسالة إيران التي بعثتها من خلال المؤتمر هي من قبيل اثبات الحضور في ساحة القضية الأولى للأمة العربية والإسلامية .

في ذات الاتجاه ، فإن تونس أعادت العلاقات مع إيران ، وبادرت الأردن إلى إرسال أكثر من وفد برلماني وشعبي إلى طهران ، وهي التي حثت الجميع من قبل على قطع العلاقات مع حكومة الثورة الإسلامية . وجرت اتصالات مصرية إيرانية - غير مباشرة - أدت إلى الإفراج عن جميع الأسرى المصريين الذين كانوا محتجزين في إيران منذ الحرب . واستقبلت طهران لأول مرة وفداً إسلامياً

برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف أمين جمعية الدعوة الإسلامية الليبية . وعقد وزيرا الخارجية الإيراني والسعودي أكثر من اجتماع لتسوية ما هو معلق من مشكلات بين البلدين .

هكذا ، فربما جاز لنا أن نقول أن أبواب العالم العربي انفتحت بدرجات متفاوتة أمام إيران بعد الاجتياح العراقى للكويت ، وإن طوق الحصار الذى فرض عليها بعد العام الأول للثورة قد انكسر . من ناحية ثانية ، فإن الغرب بادر إلى محاولة كسب إيران ، وتشجيعها على الالتزام بالمقاطعة الاقتصادية التى قررها مجلس الأمن . وفتح لها الفرصة للاستفادة من ورقة جديدة رابحة وهى موقعها الاستراتيجى فى أزمة الخليج ، بعدما كانت ورقتها الراحبة الوحيدة فى السابق هى امتلاكها للبترول .

لقد اعادت بريطانيا علاقاتها السياسة المقطوعة مع إيران ، بينما فتحت فرنسا صفحة جديدة مع طهران وصفتها صحيفة « لوموند » بأنها « بداية شهر غسل اقتصادية بين البلدين » . فبعدما سويت المشاكل المعلقة ، أوفدت فرنسا وفدا صناعيا على المستوى فى مناسبة افتتاح معرض إيران الدولى فى شهر أكتوبر ١٩٩٠ م . ووقع مصرف « سوسيتيه جنرال » عقدا مع الحكومة الإيرانية لتمويل مشاريع بتروكيماوية من الخطة الخمسية بمبلغ ٢,٢ بليون دولار أمريكى . كما إن شركتى « تكنيب » و « E.T.P.M. » وقعتا عقدا لإعادة أعمار مجمع بندر خمينى للصناعات البتروكيماوية وأجزاء من ميناء « خرج »

البترولى . وفى شهر ديسمبر قام الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى بتدشين مصنع سيارات « بيجو ٤٠٥ » الفرنسى فى إحدى ضواحي طهران .

وبتشجيع من الولايات المتحدة قرر البنك الدولى إعادة العلاقات المالية مع إيران ، وكانت مقطوعة منذ سنة ٧٦ بسبب اعتراض البنك على سياسة إيران الزراعية . وفى ظل الوضع المستجد ، فإن البنك قرر منح إيران قرضا قيمته ٣٠٠ مليون دولار لإعادة بناء المناطق التى نكبت بالزلازل . واعتبر هذا المبلغ خطوة أولى على طريق المساعدة الدولية ، لإعادة اعمار إيران .

من ناحية ثالثة ، فإن إيران استفادت من شح البترول وارتفاع اسعاره الدولية ، فضاغت من إنتاجها إذ بمقدورها ان تنتج ثلاثة ملايين برميل يوميا . واستغلت مقاطعة العراق ووقف انتاج الكويت . وسارعت ببيع البترول لليابان ، واخذت تفاوض دول أوروبا الشرقية التى قل امدادها بالبترول السوفيتى ، واتفقت مؤخرا على بيع عشرة ملايين طن سنويا إلى تشيكوسلوفاكيا .

إزاء ذلك . فمن الطبيعى أن تتضاعف موارد الخزينة الإيرانية ، التى قدر دخلها من النفط فى عام ٨٩ بمبلغ ١٥ بليون دولار ، ويقدر الخبراء أن ذلك الدخل سيزيد مرتين ونصفا على الأقل ، فى ظل الأوضاع التى جددت بعد الغزو . وهو تطور مهم لابد ان يحدث نوعا من الانفراج الاقتصادى فى الداخل ، فضلا عن انه يوفر تمويلا معقولا

لمشروعات اعمار البلاد . والأهم من ذلك أنه يمكن إيران من توسيع نطاق اتفاقاتها الصناعية والاقتصادية مع الدول الخارجية - التي تطمئنها موارد إيران على ان ماتقدمه من سلع أو قروض ، سيتم الوفاء به . بلا مشاكل .

إزاء ذلك كله ، فنحن نفهم تماما قول الخبير الاقتصادي الفرنسي جان لوى تريه : ان أزمة الخليج كانت نعمة هبطت من السماء على من يعانى من المشكلات والعزلة ، الاقتصادية والسياسية

### الشرق الأوسط وأعمدته الثلاثة

لقد ادرك الجميع كم هى مهمة إيران ، قبل الغزو وأثنائه ، واحسب أنهم يدركون أيضا ان إيران ستصبح أكثر أهمية بعد الغزو ، أيا كانت المدة التى سيستغرقها . وان شئنا أن نعود إلى الحقائق الأساسية فى الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط ، فاننا ننبه إلى أنه بات مستقرا فى مختلف الدراسات الاستراتيجية ان للشرق الأوسط ثلاثة أعمدة أو ركائزه ، هى مصر وتركيا وإيران . ( تعداد كل دولة يتجاوز خمسين مليوناً من البشر ، ولكل منها موقعها الاستراتيجى الحاسم ومصادر ثروتها المتميزة ورصيدها التاريخى المعترف ) . غير أن أعمدة منطقة الخليج بوجه أخص كان ينظر إليها دائما على أنها - أيضا - ثلاثة تتمثل فى : إيران والعراق والسعودية . ( لاحظ ان إيران قاسم مشترك فى الدائرتين ) وهو تقدير لعبت فيه الجغرافيا دورا أساسيا . إضافة إلى

القدرة العسكرية والكثافة السكانية .

وإن شئنا الدقة فقد نقول إن المنافسة العسكرية - استعراض القوة . كان قائما بين إيران والعراق . بينما كانت السعودية ومازالت تمارس نوعاً من النفوذ السياسى ، لا تدخل القوة العسكرية في موازينه .

فإيران الشاه انتهزت فرصة انسحاب القوات الإنجليزية من الخليج سنة ١٩٧١م ، واستولت على الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات . والعراق انتهزت فرصة العداء الغربى والأمريكى خاصة للثورة الإسلامية فى إيران ، فسارعت إلى شن الحرب عليها سنة ١٩٨٠ . حتى انهكتها عسكريا ، وخرجت بغداد من الحرب قوة عسكرية اثبتت تفوقها . الأمر الذى اعطى القيادة العراقية ثقة زائدة شجعتها على غزو الكويت فيما بعد .

غير أن الخطأ الفادح الذى ارتكبه القيادة العراقية انها لم تدرك انها إذا كانت قد خرجت سليمة من « حفرة » الحرب ضد إيران ، إلا أن خروجها سالمة من « بئر » غزو الكويت محل شك كبير . بل إن ثمة شبه اجماع على ان القوة العراقية تصرفت بسلوك اقنع الآخرين بان استمرارها على ذلك النحو خطر ينبغى درؤه . بالتالى فجال العراق بعد انتهاء مشكلة الغزو لن يكون كحالتها قبل الغزو باى معيار .

وليس لنا أن ندخل في تفاصيل « السيناريوهات » المحتملة فى هذا الصدد - وهل سينسحب العراق بالتفاهم وفى ظل تسوية سلمية ، أم



أنه سينسحب بالقوة العسكرية ، أم أن المشكلة ستحل على نحو مغاير ، أثر انقلاب داخلي أو تصفية للرئيس العراق . وإذا ما حدثت المواجهة العسكرية ، فهل لن يكون هناك مفر من تدمير القوة العسكرية العراقية تماما ، أم ان التدمير سيكون جزئيا ، لكسر الشوكة وإثبات العبرة . ليس لنا ان ندخل في أمثال تلك التفاصيل في سياقنا ، على أهميتها البالغة . لكن الذى نذهب إليه هو فى كل الأحوال ، فإن القوة العسكرية العراقية سيتم « تحجيمها » فى نهاية المطاف . فالأطراف الدولية المختلفة - العالم الصناعى تحديدا - لن تحتمل استمرار تلك القوة فى قبضة قيادة مغامرة وطائشة وسط منابع النفط .. أقول « تحجيمها » قاصدا ، لأن مخططى السياسة فى الغرب والشرق ايضا - يريدون - إذا كان لهم خيار - ان يظل للعراق بعضا من العافية والقوة ، لسبب استراتيجى مهم ، هو الحيلولة دون ان تنفرد إيران بالقوة فى منطقة الخليج .

وإذا ما تحقق الذى نتصوره ، فستكون النتيجة ان تصبح إيران هى القوة الأولى فى الخليج ، وليس بالضرورة القوة الوحيدة . وذلك أثر تحجيم الدور العراقى ، وخروج القوة العسكرية السعودية من حلبة المنافسة من الأساس ، بل وثبوت حاجة السعودية ذاتها إلى قوة أخرى لحماية اراضيها . إذ رغم الانهك الذى لحق بإيران إبان سنوات الحرب فينبغى ألا يغيب عنا انها ماضية فى إعادة بناء قواتها المسلحة وتحديثها ( تقرير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن عن الميزان

العسكري للعام ٩٠/٩١ ذكر ان إيران حصلت بعد وقف الحرب ضد العراق على اسلحة سوفيتية متقدمة مثل مقاتلات ميغ ٢٩ ودبابات ت - ٧٢ ، كما أنها نجحت في امتلاك وتطوير عدة طرز من صواريخ أرض أرض ( أرض ) . ولكن هذا ليس كل ما في الأمر ، لأننا يجب ان نضع في الاعتبار عنصر الثقل السكاني في تقدير موازين القوة . فسكان إيران ثلاثة اضعاف سكان العراق على الأقل ( إيران ما بين ٥٢ و ٥٤ مليوناً والعراق ١٧ مليوناً ) .

مانريد ان نخلص إليه هنا هو أنه في كل الظروف وفي أحسن الفروض ، فإن العراق لن يسمح له باستمرار امتلاكه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تترك الآخريين - وهي الأسلحة التي رجحت كفته في الستين الاخيرتين للحرب ضد إيران ، بعد ماتكرر استخدامه للغازات السامة بوجه اخص ، ونزع امثال تلك الأسلحة - التي قد نضيف إليها النووية ايضاً - يضع العراق مباشرة في المرتبة التالية من القوة ، بعد إيران . أما إذا لم يكن هناك مفر من تدمير القوة العسكرية العراقية لحل الأزمة الراهنة ، فإن الأمر سيختلف ، ليصبح ميزان القوة في منطقة الخليج لصالح إيران بصورة مطلقة ، وليس فقط بصورة نسبية .

## تركيا وإيران : اللامتنى والمنتى

ثمّة حديث عن دور لتركيا وآخر لاسرائيل . وإذ نعترف ابتداء بالقوة النسبية لاسرائيل ، المستمدة فى شق منها من الدعم الأمريكى والغرب . إلا أن احدا لا يستطيع أن يتجاهل عمق الكراهية لاسرائيل فى العالم العربى ، وحدية الرفض القوى لدورها من جانب جماهيره ، الأمر الذى يحاصر فاعلية تلك القوة إلى حد كبير . وقد لاحظ الاسرائيليون انفسهم ذلك فى الأزمة الراهنة ، وعبر عنه أحد خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية فى يافا فى تقرير نشرته الجيز واليم بوست «<sup>(٢)</sup> تحت عنوان : « لا مكان لاسرائيل فى استراتيجية الولايات المتحدة تجاه اسرائيل » إذا اعتبر ان رفض الدور الاسرائيلى فى العالم العربى كان بين الأسباب التى دفعت الولايات المتحدة إلى عدم الاعتماد عليها فى حماية مصالح الغرب بالمنطقة - إلا فى حدود المعلومات فقط - واضطرتها إلى التعامل المباشر مع الحدث ، من خلال استجلاب القوات العسكرية الغربية إلى الخليج .

وعند المقارنة بين الاثنين - تركيا واسرائيل - فإن تركيا تصبح فى موقف افضل ، بالدرجة الأولى لأن شعبها مسلم ، ولأن موقفها من العرب لا يتسم بالعداء بأى معيار . فضلا عن ذلك فان تركيا تحظى بقبول وتشجيع كبيرين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . ليس فقط لأن تركيا تقدم نفسها باستمرار على أنها دولة غربية ، ولكن أيضا لأن النخبة الحاكمة فى انقرة اثبتت على الدوام عمق ارتباطها

بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عدة عقود . وربما ثبت ذلك بشكل بارز عند اسهام تركيا بقواتها إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ م . حيث كانت تركيا هي البلد الوحيد في « الشرق » أو في العالم الإسلامى الذى أرسل وحدات عسكرية له في تلك الحرب ، اسهمت فيها بقسط ممتاز وتضحيات غالية .

وفي سبيل دفع الدور التركى ابان أزمة الخليج ، فإن الولايات المتحدة قدمت لها خلال الشهرين الأولين من الأزمة مساعدات ضخمة تمثلت فيما يلى : (٣)

- اعتمادات مالية وصلت قيمتها إلى بليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير الحكومى لقويل إنتاج مشترك لمائتى طائرة هليكوبتر ، بالتعاون مع شركة « سيكورسكى » .

- ٨٠ طائرة حربية من طراز ( ف - ١٦ - سى ) اضافة لاتفاقية سابقة توصل لها الجانبان فى مطلع سنة ١٩٩٠ م ، وتتضمن ١٦٠ طائرة من الطراز نفسه - وتشير مصادر مطلعة إلى أن تركيا تسعى لمضاعفة العدد الذى حصلت عليه بعد أزمة الخليج ، ليصبح مجموع ماتملكه من تلك الطائرات المتقدمة ٣٢٠ طائرة ، وهو أكبر عدد من هذا الطراز لدى دولة فى العالم !

- موافقة أولية من الولايات المتحدة الامريكية بتمويل خطة كانت قد اعدتها تركيا قبل سنتين ( ١٩ ) ورفضتها امريكا ، لتحديث

الجيش التركي واسلحته الحربية تصل كلفتها الإجمالية نحو أربعة مليارات دولار ١

• كسبت موافقة امريكا على التدخل لدى صندوق النقد الدولي ، لرفع القيود عن قروض لها جمعتها إدارة الصندوق في وقت سابق تبلغ قيمتها ١,٤ بليون دولار .

• حصلت على وعد من حكومة الرئيس بوش لبذل مساع جديدة وقوية مع السوق الأوروبية المشتركة ، لتقوم بتوسيع نطاق تعاملها مع تركيا ، بما في ذلك اجراءات الارتباط الاقتصادي والعسكري مع تركيا . وقد قامت امريكا فعلا ببذل مساعيها ، فاعادت دول السوق اخراج مشروع البروتوكول الرابع للمساعدات الأوروبية لتركيا ، والذي كان مجمدا منذ نهاية عام ٨٩م - كما قدمت لها مساعدات استثنائية بناء على اقتراح واشنطن لتعويضها عن خسائرها الاقتصادية من جراء قطع علاقاتها مع العراق ، وهي تتجاوز بليون دولار ..

في هذا الاتجاه نشير إلى التقرير الذي نشرته إحدى الصحف التركية وذكرت فيه ان اتفاقا سريا وقع في العاصمة الأرجنتينية بوينس ايرس ، ينص على انشاء مفاعل نووي في منطقة « مرسين » التركية ، بمساعدة فنية وعلمية من جانب الأرجنتين . وهذا المفاعل يمثل جزءا من محطة كاملة يمكن استخدامها فيما بعد لانتاج الأسلحة النووية ، وفي حالة اكتماله ، فإن تركيا تستطيع أن تنتج قنبلة نووية خلال ستة

أشهر ، إذا ماتوفرت لذلك الأموال اللازمة .<sup>(٤)</sup>  
في التعقيب على هذا النبأ ، ذكرت الصحف اليونانية - حسبما نقلت وكالات الأنباء - ان الولايات المتحدة خففت فيما يبدو من تحفظات ازاء محاولات تركيا لزيادة قدراتها الدفاعية في مجال الطاقة النووية ، أثر التطورات التي استجدت في منطقة الخليج . وكانت واشنطن قد ضغطت في السابق على حليفتيها كندا وألمانيا ( الغربية سابقا ) لمنعهما من تقديم خبرات أو مواد تساعد تركيا على انتاج اسلحة نووية ، بسبب الخوف فيما يبدو من احتمال انتقال هذه الخبرات أو المواد من تركيا إلى باكستان ، التي تحاول أيضا صنع قنبلتها النووية ، خاصة وان ثمة تعاوناً وثيقاً بين البلدين . ولسنا بحاجة لأن ندخل في مزيد من التفاصيل لنوضح حجم الدور الذي تتهبأ له تركيا - أو تهبأ له - لتصبح قوة كبرى في المنطقة . وإذا كان القدر الذي ذكرناه يلقي ضوءاً أكبر على القدرة العسكرية في المقام الأول ، إلا أننا نشير باختصار إلى الطموحات الاقتصادية الأخرى التي تتطلع إليها انقره ، والتي تتمثل في محاولة تركيا لتصبح المورد الاساسي لمختلف احتياجات العالم العربي من السلع الزراعية والصناعية ، بل ومن مياه الشرب أيضا ، الذي اطلقت عليه اسم « انابيب المياه للسلام » - وبمقتضاه ستقوم تركيا ببيع حصص المياه من خزاناتها وسدودها الضخمة لكل من : سوريا والعراق والسعودية والاردن ودول الخليج والصفة الغربية المحتلة ( في اسرائيل ) .

مشروع جنوب شرق الاناضول ، بحجمه الهائل يعد تعبيرا عن تلك الاستراتيجية التركية الطموحة . إذ انه يغطي مساحة تقدر بحوالى ٧٤ ألف كيلو متر مربع ، تعادل ٩,٥٪ من مساحة تركيا . وتقدر تكاليفه بعشرين مليار دولار ، ويشمل سبعة مشروعات فى حوض نهر الفرات وستة فى حوض دجلة - الاثنان ينبعان من جبال تركيا - وسيقام فى اطاره ٢١ سدا و١٧ محطة للطاقة الكهربائية - وعند الانتهاء من المشروع فى سنة ٢٠٠٠ ، فانه سيستج ٢٧,٨ كيلوواط من الكهرباء ، وسيروى مليون و٨٠٠ ألف هكتار من الأراضى .

صحيفة «الحياة» نشرت مقالا بعنوان «أزمة الخليج وانبعاث الحلم العثماني» خلص فيه كاتبه إلى النتيجة التالية<sup>(٥)</sup> : إذا ما سلمنا جدلا بأن واشنطن وأوروبا تسعيان إلى منع وحدة عربية مواجهة لإسرائيل - وإذا أدركنا ان الجميع يتحسبون من انبعاث عالم إسلامي من طهران ، فان هذا الافتراض بشقيه يرشح تركيا لدور لا يمكن التقليل من شأنه مع نهاية القرن الحالى .

ذلك كله صحيح ، لكن الاعتبار الذى ينبغى الا نغفله هنا هو حجم القبول الذى يتوفر لتركيا فى العالم العربى . إذ ان الترشيح لا يحسم المسألة إلا إذا توفر له القبول المناسب . واسرائيل اوضح نموذج على ذلك ، فهى منذ قامت مرشحة لدور الحارس للمصالح الغربية فى المنطقة ، لكن الأمريكان انفسهم ايقنوا أن هذا الدور المفترض ليس محل قبول فى العالم العربى ، كما اسلفنا .

من هذه الزاوية فلا بد ان نلاحظ ان النخبة السياسية في انقره ترشح تركيا للقيام بذلك الدور المنشود باعتبارها « دولة غربية » - زعماءها السياسيون يجهرون بذلك في مختلف المحافل - وهي تعتبر الورقة الاسلامية جسرا تعبر من فوقه إلى العالم العربي ، لخدمة المشروع الغربي في نهاية المطاف . ولئن كانت تركيا المتغربة ، المعتزة بانفصالها عن العالم العربي مقبولة تماما في الغرب ، أو مقبولة نسبيا من قبل بعض الأنظمة العربية ، إلا أننا نذهب إلى أن هذه المواصفات ذاتها تحد من درجة قبول الدور التركي في الشارع العربي ، بوجهيه القومي والإسلامي . في مقابل ذلك يبرز الدور الإيراني كطرف « منتمى » إلى المنطقة ، ليس منفصلا عنها أو مستعليا عليها - وبرغم كل ماقد يقال عن مشروعه ، فالقدر المتيقن انه مستقل عن المشروع الغربي ، وانه يلتقي مع العالم العربي في حلم الاستقلال ذاك . والأمر المؤكد ان صدق التزامه المعلن بالأرضية الإسلامية - ان تحقق - يضع ايران مع الجماهير العربية المسلمة في خندق واحد .

لكن هذا الموقف تحيط به تعقيدات أو اشكاليات ينبغي تجاوزها أولا، بعضها سياسية وبعضها مذهبية، وهي من الأمور التي نحاول مناقشتها في هذه الدراسة . وإذا ماتوفر ذلك التجاوز واستبدل بحد أدنى من الثقة والفهم ، فإن فرصة ايران في القبول والتفاهم مع العالم العربي ستكون افضل بكثير من فرصة تركيا ، ولا مجال للمقارنة بإسرائيل . ثمّة اعتبار مهم لصالح إيران ينبغي عدم اغفاله عند المقارنة ،



وهو أن امكانيات إيران كدولة نفطية - فضلا عن إمكانياتها كدولة زراعية غنية ومهمة ، واحتمالاتها الواعدة كدولة صناعية ، ناهيك عن المعادن المتوفرة لديها - هذه العناصر تؤهلها لكي تؤدي دوراً في العالم العربي تعين من خلاله بعض الدول في مشروعاتها التنموية . وما جرى مع السودان واليمن يعزز ذلك الاحتمال . بينما تركيا تريد أن تتعامل مع العالم العربي بحسبانه سوقاً لبضائعها ومنتجاتها وبأباً لحل مشكلات فائض العمالة لديها ، التي لم تعد الفرصة متاحة أمامها في أوروبا ، حيث أصبحت هجرة الأوروبيين الشرقيين تضغط عليها بقوة ، فضلاً عن أن سوق العمالة سيغلق أمام الأتراك في أوروبا الموحدة التي ينتظر أن تتم ولادتها في سنة ١٩٩٢ م .

اعني أن إيران يمكن أن تقدم عوناً للدول العربية التي تحتاج إلى العون ، بينما تركيا تريد أن تقدم سلعاً تسوقها في الدول الغنية . وبالتالي فإيران يمكن أن تعطي للعرب لكن تركيا تطمح في أن تأخذ وتكسب من العرب .

هناك اعتبار آخر نسبي لصالح إيران أيضاً ، في تعاملها مع منطقة الخليج . ينطلق من حقيقة الموقع الجغرافي . فإيران مشرفة على الخليج ، وبالتالي فهي جزء منه وشريكة فيه - أما تركيا فإنها من هذه الزاوية دولة وافدة إلى الخليج وغريبة عليه . والأمر كذلك ، فربما جاز لنا أن نقول بأن تركيا في الخليج « مستوردة » ، بينما إيران « محلية » والحضور التركي إلى الخليج أياً كانت صورته يحتاج إلى جهد

وترتيب ، بينما هو بالنسبة لإيران دون ذلك بكثير . يضاف إلى ذلك أن لايران وجوداً مادياً في الخليج ينبغي أن يوضع في الاعتبار ، يتمثل أولاً في قواته البحرية المربطة في مياهه ، ويتمثل ثانياً في كم العمالة الإيرانية بإمارات الخليج ، التي تقدر بنصف مليون شخص ، وهو رقم معتبر بمعايير المنطقة - ويتمثل ثالثاً في خطوط التجارة المفتوحة بين الموانئ الإيرانية ودول الخليج .

وإذا كانت نسبة الشيعة في امارات الخليج تصل إلى حوالى ٢٥٪ في المتوسط العام ، ونسبتهم بين الفعاليات الاقتصادية القابضة على السوق تقدر بخمسين في المائة ، فربما كان الخطأ والظلم ان ننسب هؤلاء إلى الوجود الإيراني ، لأنهم جزء من النسيج الوطنى المحلى - لكننا بدورنا نقول انهم . فى الأغلب - لا يقفون فى المربع المرفوض لايران . ازاء ذلك ، فإذا قلنا أن الغرب والولايات المتحدة يريدون لتركيا دوراً مهماً في الخليج ، فقد لانبالغ إذا قلنا ان مجمل الظروف فى المنطقة هى التى استدعت الدور الإيراني . وبلغه الاصوليين فان الجهد الأمريكى فى أزمة الخليج « منشئ » للدور التركى ، بينما كانت الظروف « كاشفة » للدور الإيراني . لقد اتجهت ابصار الغرب إلى تركيا ، لكن أبصار الشرق اتجهت ناحية ايران ا - لذا نفهم لماذا ذهب العرب إلى ايران بينما كان الرئيس التركى هو الذى زار عواصم العرب .

جرى ذلك الاستدعاء بينما بدا من مؤشرات عديدة ان القيادة التى تسلمت السلطة فى طهران عقب وفاة آية الله الخميني عازفة - أو

غير ممكنة - عن اداء دور خارج حدودها . على الأقل إلى أن تنتهى من إعادة بناء ماخربته الحرب فى الداخل - وهى فترة قدرها الرئيس الايرانى الحالى هاشمى رفسنجانى بعشر سنوات ، فيما اسماء « بعقد التنمية » عقب توليه السلطة فى عام ١٩٨٩ .

لقد عقدت القيادة الإيرانية اجتماعا فى مساء اليوم الذى وقع فيه غزو الكويت ، واصدرت بيانا اعلن ان إيران لاتستطيع ان تقف مكتوفة الايدى ازاء ماجرى . وان أى توسعات إقليمية عراقية ، أو أى تعديل فى حدودها ، يخل بأمن إيران ويهدد مصالحها .

فى الثامن من اكتوبر ( ٩٠ ) نشرت صحيفة « لوموند » الفرنسية تصريحاً للرئيس هاشمى رفسنجانى جاء فيه مانصه : إن إيران سوف تستخدم كل مالىها من قوة للحيلولة دون تسليم الكويت لجزء من اراضيها إلى العراق ، للتوصل إلى صفقة سلام بين البلدين . واضاف ان إيران ابلغت زعماء الكويت بانها لن تقبل بادنى تنازل كويتى عن أى جزء من اراضيها ، بما فى ذلك جزيرتا « وربة » و « ويويان » . وكان هذا الكلام القوى يعنى ان إيران قررت ان تمارس الدور المؤجل !

### التاريخ حمّال أوجه : ليكن !

قلنا ان أزمة الخليج كانت كاشفة للدور الايرانى ، الذى غاب أو غيب . ولئن كان الخليج هو المناسبة ، إلا أن العرب والمسلمين هم

القضية . اعنى ان الدور الإيراني فى منطقة الخليج لكى يوضع فى اطاره الصحيح ، فينبغى ان يتم فى سياق تأصيل العلاقات بين إيران والعرب . فهذا هو الأصل ، بينما الخليج هو الفرع ، ولا يمكن لفرع ان يستقيم طالما بقى شأن الأصل معوجا . واصلاح ذلك العوج مهمة ليست سهلة وتعرضها صعوبات جمه ، لكننا نحسب ان ما بين العرب وإيران هو بكثير دون الذى كان بين السوفيت والامريكان ، ونجحوا فى اجتيازه والتغلب عليه . اعنى ان ذلك الاصلاح الذى نصبو إليه ليس مستحيلا بأى حال ولا يحتاج إلى معجزة بأى معيار .

وغنى عن البيان ان الذى يعنينا فى الأمر كله هو مصلحة الأمة الاسلامية والعربية بالدرجة الأولى . ليس بلدا بذاته ، ولانظاما بذاته ، ولا مذهبا بذاته . وهو الموقف الذى التزمنا به منذ قامت الثورة الاسلامية فى إيران .

ولامجال هنا لتقييم الشوط الذى قطعه إيران على صعيد تجربتها الاسلامية ولا محل لابداء الملاحظات أو تسجيل التحفظات ، فلذلك سياق آخر . إنما نحن معنيون بالأرضية التى وقفت عليها الثورة الاسلامية فى إيران . وإذا كان البعض يقدرها بحسبانها أرضية إسلامية ، بينما آخرون يرونها تعبيرا عن النموذج المستقل . غير التابع أو غير المنسحق امام مشروعات ومخططات الدول الكبرى . فاكثر ما يهمنى فى هذه النقطة ان إيران فى وضعها الجديد صارت تلتقى مع الأمة العربية على اكثر من صعيد ، فى الضمير والحلم ، واما ذلك اللقاء إذا

أحسن استثماره ورفعت من طريقه الأشواك والالغام ، يمكن ان يكون  
عنصرا مهما في انجاح مشروع النهضة المستقل لهذه الأمة العربية  
والإسلامية .

يلوح البعض هنا بالتاريخ ، مستخلصا منه اشارات حمراء تسد  
الطريق ، وتمنع السير في ذلك الاتجاه . ونحن في زماننا هذا بوجه  
اخص صرنا اشد اقتناعا بان منطق « توازن المصالح » نسخ ما قبله من  
حسابات ، حتى غدا التاريخ حائلا وهما يتعلق به العاجزون أو  
الحمقى . اعني أولئك الذين فقدوا الارادة أو الذين فقدوا القدرة على  
التمييز فأعمتهم الحساسيات والمرارات عن رؤية المصالح العليا ، أو  
رؤية المنعطف الذي مرت به البشرية ، وانتقلت بمقتضاه من طور  
إلى طور- من عالم الخصام والحرب الباردة ، إلى عالم الوفاق  
والتلاقى حول المشترك الذي يوفر أسباب الرخاء لمستقبل البشرية .  
ورغم اننا سنتوقف عند نقطة التاريخ هذه بعد قليل ، إلا أننا نريد  
ان نستبق بكلمتين موجزتين نوجههما إلى الذين يشهرون سلاح التاريخ  
في هذه القضية الحيوية .

**الكلمة الأولى هي :** ان التاريخ حمال أوجه حقا ، إذا اردت ان  
تستخلص من بعض وقائعه ان ثمة « استحالة » في التعايش بين العرب  
وإيران ، فلن يستعصي عليك الأمر . وإذا اردت ان تقرأه بمنهج مخالف  
فالأمر ميسور بذات القدر . وقد تتوقف المسألة على رغبتك أو مرادك .  
ان اردت انقطاعا وانفصالا وجدت ، وان اردت اتصالا نجحت .

اننا ممن يقولون بان قراءة التاريخ ينبغي الا تتم استنادا إلى واقعة أو مجموعة محددة من الواقع ، وإنما هي تصبح أكثر صوابا لو تمت من خلال رصد المجرى العام للحوادث ، وطبيعة الظرف السياسي والاجتماعي الذي وقعت فيه تلك الحوادث . فإذا توالى روايات الاشتباك والخصومة بين العرب والفرس أو بين الشيعة والسنة مثلا ، فإن تحقيقنا في المناخ السياسي الذي جرت في ظله تلك الظواهر ربما دلنا على ان المشكلة ليست في هذه الخصومة أو تلك ، ولكنها كامنة في حالة الانحطاط السياسي الذي ادى الى تفسخ العلاقات بين العرب وغيرهم من الشعوب ، إلى شيوع التعصب بين مختلف اصحاب الملل والنحل . وعهدنا بذلك الانحطاط بعيد كما هو معلوم !

مع ذلك فانه إذا ثبت ان سياق الأحداث ومجراها يمكن ان يوصلنا إلى النتيجة . أى يتوازى احتمالات الوصال مع احتمالات الانفصال ، فربما كان من المنطقي والمرغوب في هذه الحالة ان ننحاز إلى الاحتمال الذى يخدم المصالح العليا للأمة ، وليس الاهواء أو النزوات العارضة لأى طرف كان . بالتالى فالسؤال المفيد يصبح على النحو التالى : أين تكمن مصلحة الأمة ، وهل تكون في المضي بهذا الاتجاه ام ذاك ؟

الكلمة الثانية : خلاصتها ان علاقات الأمم ، بعدما فضجت التجربة الإنسانية وتجاوز المجتمع طور القبيلة إلى مرحلة الدولة ، لانتحكمها خصومات الماضى ولا ثاراته أو مراراته ، وإنما هي تنهض في

الاساس على حسابات مصالح وطموحات الحاضر والمستقبل . وعلى ذلك فالماضى فى انعس صورته ينبغى الا يكون حائلا دون صناعة حاضر ومستقبل افضل ، والتناقضات مهما بلغت فى حدة التقاطع والتباعد لا يعود لها وزن إذا ما اقتضت المصلحة لقاء فى نقطة أو موقف . الحاصل فى زماننا يؤكد ذلك ، ويشهد بان الاعداء التاريخيين ، حتى من أقام منهم مشروعه على هدم الآخر وهزيمته ( الشيوعية والرأسمالية مثلا ) ، هؤلاء ألقوا بالماضى وراء ظهورهم وبدأوا عهدا جديدا يرفع رايات « البيت المشترك » والمصير الواحد . من الذى اعطى الماضى رخصة مصادرة المستقبل أو اغتياله ؟!

( ٢ )

## مفاتيح المشكلة : الوهم والحقيقة

شأن كل الهزات التاريخية فان الحرب العراقية الإيرانية ، أحدثت أثراً تجاوز الاقتتال المسلح ، الذى تشير دلائل عدة إلى ان صفحته قد طويت فى المرحلة الراهنة ، اثر اعلان القيادة العراقية فى منتصف أغسطس ١٩٩٠م عن استجابتها للطلبات الايرانية الخاصة بتسوية المشكلات المعلقة بين البلدين ، والتزامها بوجه اخص باحترام اتفاقية ١٩٧٥ التى كان تعديل بنودها أحد أهم الأسباب المعلنة لشن الحرب فى سنة ١٩٨٠م .

ورغم أن المدافع سكنت ، إلا ان دويها لا يزال يتردد فى أعماق الأمة خصوصا وان القصف المتبادل تجاوز الأهداف العسكرية أو المدنية ، حتى استهدف تشويه الوعي إلى أبعد مدى ممكن ، الأمر الذى أفرز ما يمكن ان تسميه اشكاليه أو عقدة فى العلاقات العربية الإيرانية . لقد افرزت تجربة صراع السنوات الثمانى بين إيران والعراق « ثقافة » عملت فى مجراها العريض على تعميق الفجوة ليس فقط بين الطرفين ، وإنما بين إيران والعرب بوجه عام . حتى ذهب كثيرون من المعلقين والباحثين العرب إلى اعتباره صراعا تاريخيا وحتميا ، كان منذ الأزل



ومستمر بالضرورة إلى الأبد . واستندوا في ذلك إلى العنصر القومي  
( عرب و فرس ) الذى يؤدى فيه العرق دور الحائل الذى يقف دون  
امكانية التلاقى <sup>(١)</sup>

وكان الخطاب السياسى العراقى أول مافتح الباب لاثارة البعد  
القومى أو العرقى ، مرة بتسمية المعركة ضد إيران باسم « القادسية » ،  
استلهاها من المعركة الأولى للمسلمين ضد الفرس ، التى انتصر فيها  
جيش المسلمين بقيادة سعد بن أبى وقاص ، على « رستم » قائد جيش  
الفرس . رغم ان المواجهة لم تقم فى الأساس على صراع العرب  
والفرس ، وإنما كان أساسها هو صراع الاسلام ضد الشرك .

ومرة ثانية باستخدام كلمة « المجوس » فى وصف الايرانيين ، على  
الأقل فى السنوات الأولى للحرب ، مما اعتبر استشارة من نوع آخر للنعرة  
القومية والعنصرية ، باعتبار ان المجوسية هى عقيدة الفرس قبل  
الإسلام . ونحن نلاحظ فى هذا الصدد ان ثمة محاولة أخرى بذلت  
لاستشارة النعرة المذهبية فضلاً عن العرقية لزيادة التوتر بين العرب  
وإيران ، تمثلت فى صدور كتاب بعنوان « وجاء دور المجوس » الذى  
اتهم مؤلفه قادة الثورة الإسلامية فى إيران بأنهم « يسعون لاعادة مجد  
كسرى ونار مزدك » !

ولاجمال هنا لرصد مختلف الكتابات التى حاولت استثمار الصراع  
بين إيران والعراق لتصفية حسابات مذهبية قديمة ومريرة ، وقد حصر

أحد الباحثين الإيرانيين عناوين تلك الكتب ، وقدر عددها بحوالى ١١٥ كتاباً باللغة العربية ، بعضها أعيد طبعه فى ظروف الحرب ، وبعضه أُلِف خصيصا للمناسبة !

لفت نظرنا فى تلك الكتب ، عنوان « الصراع بين الاسلام والوثنية » وهو مؤلف فى ٧٠٠ صفحة أصدره الكاتب السعودى عبد الله القصيمى فى سنة ١٩٣٧ . ولكن طبعته الثانية صدرت فى سنة ٨٢ ، أى بعد خمس وأربعين عاما . ومن عنوانه يصوغ المؤلف العلاقة بين إيران والعرب فى كونها مواجهة بين الإسلام والشرك . لفت نظرنا أيضا ان منطلق التضاد الذى تبناه القائلون بأزلية الصراع بين العرب والفرس ، تأثر به ايضا بعض علماء المسلمين فى تناول القضية ، إذ اعتبرها أيضا صراعا ابديا لاسبيل إلى حله بين الشيعة والسنة . يتمثل ذلك الاتجاه الأخير فى كتاب العلامة أبو الحسن الندوى بعنوان « صورتان متضادتان عند أهل السنة والشيعة الإمامية » - وقد صدر باللغة الاردية فى الهند سنة ٨٤م ثم ترجم إلى العربية ووزع فى كافة انحاء العالم العربى فى العام التالى مباشرة ( ٨٥م ) .

إن الباحث عندما يطالع ملف اشكالية العلاقات العربية الإيرانية ، وكم الالغام المبعثرة فى مختلف صفحاته يستطيع ان يلاحظ على الفور ان ثمة ادوارا سلبية قامت بها أطراف بذاتها ، ادت إلى أحداث الفجوة وتشويه الوعي العام ازاء المشكلة .

ونحن نشير بأصابع الاتهام إلى أطراف أربعة ، تتحمل المسئولية

أمام الله والتاريخ في هذا الصدد .

● فالخطاب السياسي العربي الذي وقف موقف الخصومة من إيران ، والعراق في المقدمة منه ، يتحمل مسؤولية أولى في هذا الصدد . ليس لمجرد الخصومة ، التي لم تكن مبررة في ذاتها ، ولكن لأنه استخدم أساليب غير مشروعة ضمن أدوات صراعه ، اذ لم يتردد في توجيه الطعنات المسمومة التي استثارت مختلف الضغائن العرقية والمذهبية ، ليكسب في النهاية المعركة العسكرية .

● على صعيد آخر ، فإن الكتاب ذوى الانتماء القومي العربي ، كان لهم دور سلبي آخر يتعين اثباته ، إذ انطلقا من ذلك الشعور القومي ، فانهم غدوا العنصرية العرقية ، وثبتوا مقولة الفصام التاريخي والصراع الأزلي ، التي عبأت العقل العربي بأسلوب غير صحي ونهج غير موضوعي ، وهم في ذلك لم يفرقوا بين الاعتزاز القومي ، وهو قيمة إيجابية ومقدرة ، وبين العنصرية القومية التي هي سلبية جاهلية .

● من ناحية ثالثة فإن فيالق الكتاب والباحثين العرب ، الوصوليين والانتهازين ، ظل شغلها الشاغل - كدأبها في كل زمان ومكان - هو صب الزيت على النار ، ومباركة وتأصيل الخصومة ، والمزايدة عليها - وقد رأينا نفرا من هؤلاء الذين ملأوا الدنيا هتافا لصالح النظام العراقي واطروحاته في الحرب ضد إيران . وهم أنفسهم الذين يملأون الدنيا الآن سبابا للنظام العراقي بعد غزوه للكويت ، في

بعض الأقطار العربية المعارضة للموقف العراقي .

من ناحية رابعة ، فإن المرء لا يستطيع أن يعنى أهل العلم من المسئولية أيضا . واقصد بذلك أهل العلم الشرعى والدينى . إذ يأسف المرء لعلماء ودعاه اججوا الصراع المذهبى وجددوا بدور الفتنة فى الصف الإسلامى ، وبنفس المقدار ، فإن ثمة باحثين وظفوا علمهم من أجل خدمة الصراع السياسى ، واثارة الشكوك والهواجس ، فكانوا اداة فصل وشرح ، وليسوا جسور وصل ولا دعاة بناء . وقد ذهب بعض هؤلاء إلى تصنيف إيران فى المربع المعادى للأمة العربية ، الواقف فى الصف الإسرائيلى ، والمؤهّل للتآمر مع تركيا وأثيوبيا . لحصار الأمة العربية لضرب مصالحها .

• لا يستطيع المرء « أخيرا ان يلغى دور العنصر الأجنبى المتآمر فى الموضوع . وتلك حقيقة نفهمها وإن لم تتوفر لنا وقائع اثباتها . إذ المؤكد ان ثمة اطرافا دولية معنية أشد العناية باقامة حاجز كثيف من العداوة والبغضاء بين العرب وإيران فهؤلاء يعلمون ان لقاء عربيا ايرانيا من أى نوع هو نذير بتغيير خريطة المنطقة ، ومقدمة لتغيير وتهديد استراتيجيات الدول العظمى . فى هذا الصدد فإن المرء لا يستطيع أن يستبعد تلك الاشارات الموحية بان ثمة دور للمصالح الغربية فى حث أو تشجيع العراق على الهجوم على إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ٧٩ .

## الذى تعنيه إيران لأمة العرب :

هذه النقطة الأخيرة تفتح الباب للتساؤل عما تعنيه إيران بالنسبة للأمة العربية - فربما فسرت لنا الإجابة على ذلك التساؤل أسباب حرص اطراف عديدة ، داخلية وخارجية على دوام الخصام بين العرب وإيران واحياء صراعات الطرفين ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا إيران تمثل بالنسبة لنا نحن العرب المسلمون مايل :

١ - دولة إسلامية شقيقة وعريقة ، تجمعنا بها أخوة الدين منذ أربعة عشر قرنا . وبتعداد سكانها الذى يبلغ أكثر من خمسين مليونا ، وبوضعها الراهن ، فإنها أيضا تمثل حجر الأساس فى محيط الشيعة الإمامية ، الذين يبلغ عددهم مائة مليون شخص تقريبا . اعنى انها مهمة بذاتها ، ومهمة بما تمثله فى الواقع الإسلامى ، والأمران لهما اعتبارهما فى المنظور الاستراتيجى . فهى بالنسبة لأمتنا العربية تمثل عمقا استراتيجيا ينبغى عدم اغفاله ، وهى من المنظور الإسلامى تمثل مخزنا بشريا كبيرا ينبغى ان يحتسب وزنه .

٢ - تجربة إسلامية بالغة الثراء فى ميلادها وفى مسارها . فالثورة التى شهدتها إيران فى نهاية السبعينيات تظل حدثا ضخما بكل المقاييس ، وهو أحد اعظم أحداث هذا القرن . إذ كانت كشفا مهما عن خطورة الدور الذى يمكن أن يؤديه العنصر الإيمانى فى رفض الجور واسقاط الطواغيت ، وتكذيبا دامغا لاتهام الدين بتخدير الشعوب وتواكلها .

وفي الممارسة ، يتمثل غنى التجربة في كونها أول محاولة لاقامة دولة إسلامية عصرية بعد إلغاء الدولة الإسلامية في سنة ١٩٢٤م . دولة لها دستور ومجلس نيابى وبناء سياسى ينطلق من الالتزام الإسلامى ويحاول التعبير عن ذلك الالتزام في مجالات الثقافة والتعليم والاقتصاد والتخطيط وما إلى ذلك ، ذلك لا يعنى بالضرورة إن نجاحات تحققت في كل تلك الميادين ، وإنما نحن نتحدث عن مجرد الاقدام على التجربة ، الأمر الذى يقدم نموذجا يمكن الاستفادة منه على الصعيد الإسلامى ، سواء يتمثل النجاحات أو تجنب أسباب الفشل والاحباط .

٣- هى أيضا أحد اضلاع المثلث الذى تعتبره الدراسات السياسية والاستراتيجية ركيزة مايسمى بالشرق الأوسط ومركز الثقل فيه . الضلعان الآخران هما مصر وتركيا . والدول الثلاث هى الأكبر في تعداد سكان المنطقة (كل منها فوق الخمسين مليون ) . فضلا عن ان لكل منها خصوصية استراتيجية معينة ، فى الموقع الاستراتيجى ووفرة المواد الاقتصادية والعمق التاريخى .

٤- إيران هى باب العالم العربى إلى آسيا ، كما ان السودان بابه إلى افريقيا . وتاريخيا فقد كانت إيران هى الجسر البرى الذى كانت التجارة تنقل عبره بين الشرق والغرب ، من خلال ما عرف باسم طريق الحرير . الأهم من ذلك ان الهضبة الإيرانية تمتد وراء الجناح الشرقى للعالم العربى حيث تعتبر حارس الظهر وحاميه - بقدر ما

انها يمكن ان تؤدي دورا معاكسا كمهدد وراذع .  
٥ - في موقعها ذاك ، وعلى الطرف الآخر ، فإن إيران تقع في مؤخرة  
الاتحاد السوفيتي وظهره ، إذ الحدود المشتركة بينهما تصل إلى  
٢٥٠٠ كيلو متر . واهميتها على هذا الصعيد تكمن في اطلالها على  
الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي حاولت الولايات المتحدة استغلاله  
إلى ابعد مدى في صراعها مع موسكو - ليس هذا فقط ، ولكن  
الأهم من ذلك - من وجهة نظرنا أنها لصيقة بجمهوريات آسيا  
الوسطى الإسلامية السوفيتية ، خصوصا جمهوريتا أذربيجان  
وطاجكستان ، اللتان ينتشر فيهما المذهب الشيعي الاثني عشري .  
وإذا وضعنا في الاعتبار ان المسلمين السوفيت يبلغ عددهم ٦٠  
مليون نسمة تقريبا ، وأن بعضهم يتجه بالتدريج نحو الاستقلال  
عن سلطة الاتحاد السوفيتي ، وهي الموجة السائدة هناك الآن ،  
فلنا ان نتصور أهمية إيران في هذا الاطار ، والدور الذي يمكن ان  
تؤديه إذا ما تحقق ذلك الاحتمال .

٦ - بسبب أهميتها الاستراتيجية وثقلها السكاني وعمقها الحضاري ،  
فإن الدور الإيراني كان دائما يتجاوز حدود البلاد الجغرافية وتاريخيا  
فإن إيران لم تكن يوما ما منكفئة على ذاتها داخل الهضبة ، وإنما  
كان تأثيرها يمتد اما شمالا وشرقا في العمق الآسيوي ، أو جنوبا  
وغربا باتجاه المحيط العربي . وتكاد حركتها تتم بطريقة تبادلية على  
هذين المحورين . ويظل السؤال المهم هو : في ظل أى شروط يتم

التعدد الإيراني ، وكيف يمكن ان يمثل بالنسبة للأمة العربية والإسلامية اضافة لا خصاصا ٩٩

٧- يتصل بذلك عنصر آخر ، هو أن إيران كانت في عهد الشاه ومازالت تؤدي دورا مهما في منطقة الخليج . ولئن كان الشاه قد حاول ان يؤدي دور شرطي الخليج . فان هذا الدور لم يعد واردا الآن سواء لأن إيران انهكت خلال سنوات الحرب وستظل مشغولة بإعادة بناء ما دمر لمدة عشر سنوات مقبلة على الأقل . أو لأن النظام الحالي ليس طامعا أو ليس مؤهلا لان يؤدي تلك الوظيفة . أو لأن الوجود الأجنبي في المنطقة المستمر منذ سنوات الحرب ( سنة ٨٧ ) . جعل للمنطقة - وللعالم قيا بعد - شرطيا واحدا هو الشرطي الأمريكي . مع ذلك فإن أزمة الخليج الراهنة ، اغلب الظن أنها ستسفر عن دور أكبر لإيران في نهاية المطاف ، لا لقدرات اضافة ستوفر لها ، ولكن لأن الاطراف الأخرى في الخليج يرجع لدورها ان يتراجع .

فالخليج من الناحية التاريخية كان يتأثر بادوار ثلاث دول هي السعودية والعراق وايران . وفي الأزمة الراهنة ظهرت السعودية في صورة اضعف مما تصور كثيرون . واغلب الظن انه سيتم تحجيم القوة العسكرية العراقية ، لأن احتلال الكويت اسفر عن شرور في مسلك النظام العراقي لا يحتملها النظام الدولي الجديد ، خصوصا وان مغامرات العراق تؤثر على استقرار اسواق النفط بما يهدد العالم



الصناعى بأخطار عدة . بالتالى فثمة اتفاق بين كثير من المخللين على ان قوة العراق لن تبقى كما هى فى الأجل القريب .  
وإذا صح هذا التصور فإن الطرف الذى سيتمتع بوضع أفضل نسبيا بعد انتهاء الأزمة الراهنة ، هو إيران . وذلك بالطبع سيضفى عليها أهمية أكبر يتعين اخذها فى الاعتبار عند تصحيح العلاقات العربية الإيرانية .

٨ - فضلا عن الأبعاد السياسة والاستراتيجية والدينية ، فثمة مصالح اقتصادية للعالم العربى مع إيران لا يمكن تجاهلها . وتجربة منظمة « الأوبك » اثبتت ان التفاهم العربى الإيرانى له دوره المهم فى تحديد اسعار النفط . وثمة دراسة فى وزارة النفط الإيرانية تقول ان سعر برميل البترول لو زاد بمقدار دولارين فقط ، فإنه يرفع من عوائد كل من إيران والعراق بمقدار مليار دولار فى السنة . وإن زاد بمقدار أربعة دولارات فإنه سيضيف إلى دخل مصر مليار دولار ، أما إذا زاد بمقدار ستة دولارات ، فإن عائدات كل من العراق وإيران والكويت ستزيد بمقدار ثلاثة مليارات ، بينما سيزيد دخل السعودية بمقدار ٤,٥ مليار دولار - أما مصر فسيزيد دخلها بما قيمته مليار ونصف مليار دولار .

## أين تكمن الاشكالية ؟

ما الذى يحول دون خلق اجواء إيجابية فى العلاقات العربية الإيرانية ؟

ماهى طبيعة الاشكالية فى تلك العلاقات ؟

ثمة أربعة احتمالات فى تصور الاشكالية المفترضة هى :

- ان تكون المسألة عرقية ، كامنة فى طبيعة العلاقة بين العرب والفرس .

- ان تكون القضية ثقافية محورها « صراع » الإسلام والعروبة .

- ان تكون الاشكالية مذهبية تابعة من الخلاف السنى والشيعى .

- ان تكون المصالح السياسية هى مصدر الاشكالية .

لنحاول ان نحقق فى هذه الاحتمالات واحدا بعد الآخر ، علّنا نضع ايدينا على بيت الداء .

(أ) عرب وفرس : الإسلام حل المشكلة :

« لقد شكل الفرس بعد مائة عام من الفتح الإسلامى قوة عسكرية عظيمة .. استطاعوا بها ان يسهموا فى نقل الخلافة من البيت الأموى إلى البيت العباسى . ولو أنهم ارادوا ان يؤلفوا كيانا سياسيا مستقلا ( قائما على العصبية الفارسية ) لما استطاع احد ان يحول بينهم وبين ذلك الهدف - ولكنهم كانوا اشد حرصا على الحياة فى ظل الخلافة الاسلامية بصرف النظر عن الاعتبار العرقى .

« وعندما ثار الإيرانيون على مظالم الأمويين في خراسان ، فانهم لم ينطلقوا من عصبية فارسية أو دعوة انفصالية . وإنما كانت ثورتهم تنبئ الدعوة إلى المساواة والعدل . وكانت رأيهم التي رفعوها عندما اعلنوا تمردهم ، سواء كتبت عليها الآية القرآنية « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وإن الله على نصرهم لقدير » .

« لم تحركهم العصبية العرقية ولكن الظلم هو الذى استفزهم واستنفروهم . ولم يعملوا على إقامة حكم فارسى يحميهم - وكانوا على ذلك قادرين - وإنما سعوا إلى رفع الظلم بتسليم مقاليد الحكم إلى خلافة إسلامية جديدة ، ظنا منهم ان ذلك كفيل بتوفير العدل الذى افتقدوه واقدموا على ذلك لا باعتبارهم فرسا ، ولكن بحسبانهم جماعة من الاقليات المضطهدة فى الدولة الإسلامية .

« لقد استطاع الإسلام تذويب المشاعر العرقية والعصبيات القومية . حتى شهدت القرون الثلاثة الأولى بعد الهجرة نهضة مباركة اسهم فيها العرب والعجم . فصارت مدن إيران الكبرى منارات للعلم الإسلامى ، وعرفت مدارس نيشابور وهرات وبلخ ومرو وبخارى وسمرقند واصفهان ( كانت حدود إيران ممتدة من ساحل نهر الفرات إلى نهر جيحون فى أواسط آسيا ) وتربى فى هذه المدارس المئات من رجالات الاسلام وعلمائهم . وكانت خراسان معقلا من معاقل دراسة علم الحديث ، لذا لانسئرب ان يكون أصحاب كتب الصحاح الستة - جميعا - من إيران ، بينما اثنان من ائمة أهل السنة من خراسان

هما : أبو حنيفة النعمان ، وأحمد بن حنبل .

« ومن اللافت للنظر في هذا الصدد ان الشعوب الإسلامية كانت في أغلب الأحوال تتبع فتاوى من يختلفون معهم في الانتماء العرقى - فالمصريون مثلا كانوا يتبعون فتاوى الليث بن سعد الفارسي ، بينما كان أكثر الفرس يتبعون الشافعي العربي . وكان بعض علماء إيران كامام الحرمين الجويني والغزالي والطوسي يميلون ميلا إلى الشافعي باكثر من ميلهم إلى أبي حنيفة . وحينما تشيع الفرس بعد هذا تقلدوا امامة الأئمة الأطهار عليهم السلام ، وهم هاشميون من قریش !

« لابد ان يستوقفنا في هذا الصدد ايضا ان الفرس عندما دخلوا الإسلام أصبحوا اكثر شدة من العرب على المجوس في بلادهم . وهذه الشدة هي التي دفعت عددا من المجوس للهجرة إلى الهند حيث شكلوا هناك الاقلية الفارسية المجوسية القائمة إلى الآن .

« هنا أيضا يجدر الانتباه إلى الذين دعوا في صدر الإسلام إلى التمسك بالعقائد الفارسية القديمة ، من أمثال بهافريه وسناباد وبابك ومازايار ، هؤلاء قتلوا بأيدي أبو مسلم الخراساني وافشين الفارسي والعسكر الفارسي العباسي » .

هذه الشهادة سجلها العلامة الشهيد آية الله مرتضى المطهرى ، من آباء الثورة الإسلامية في كتابه « الإسلام وإيران »<sup>(٨)</sup> .

هل كان احياء اللغة العربية واستمرارها ، تعبيرا عن مقاومة العروبة متمثلة في اللغة العربية ؟

رد العلامة المطهرى على ذلك بقوله : إذا كان ذلك الافتراض صحيحا ، فلماذا اتعب علماء بلاد فارس انفسهم فى احياء اللغة العربية أيضا ، ببيان قواعدها العربية والنحوية والاشتقاقية ، والمعانى والبيان والبديع ، وفنون الفصاحة واساليب البلاغة ؟ - إذ الثابت تاريخيا ان احدا لم يخدم اللغة العربية كما خدمها الفرس .. فهم لم يتعاملوا معها باعتبارها لغة أجنبية ، وإنما كانت عندهم لغة كتاب الله ، ولغة الإسلام وكافة المسلمين . لهذا تفانوا فى خدمتها وكان فى المقدمة من هؤلاء الفرس سيويه وعبد القادر الجرجاني مؤسس علم البلاغة ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى وابن فارس والزمخشري والسكاكي والخطيب القزويني والفيروزبادي وأمثالهم .

من ناحية ثانية فالثابت تاريخيا أيضا أن بنى العباس - وهم عرب - انحازوا إلى اللغة الفارسية ، ليس تعصبا لقومية بذاتها ، ولكن لمناهضة سياسة بنى امية ، الذين انبنت سياستهم على اساس تفوق العرب على غيرهم من المسلمين .

فضلا عن ذلك ، فإن الدول أو الدويلات الإسلامية التى اقامها الفرس الإيرانيون ، كالتاهريين والديلمة والسامانيين ، لم يبذلوا أى جهد لاحياء اللغة الفارسية وإنما كانت العربية هى اللغة المفضلة لديهم ، إذ كانوا أكثر انحيازاً إلى لغة الإسلام وعموم المسلمين . أما الذين احيوا اللغة الفارسية وشجعوها ، فهم الغرتويون ، الذين كانوا من الترك ، وكانوا أهل سنة !

هذه شهادة ثانية أوردها أحد الباحثين المصريين المخضرمين هو الدكتور عبد النعيم حسين ، رئيس قسم اللغات الشرقية بجامعة عين شمس ، وقد أثبت فيها النص التالي : « ارتبط تاريخ إيران بتاريخ العراق عبر العصور المختلفة قبل شروق شمس الاسلام وبعد شروقها ، ودخول الدولتين تحت راية الإسلام ومساهمتهما في بناء صرح الحضارة الإسلامية ... فقد كانت العراق عاصمة الدولة الساسانية ( الفارسية ) التي اسقطها المسلمون . ثم أصبحت إيران جزءا من القسم الشرقى من الدولة الإسلامية في العصر الأموى . فكانت تخضع لإدارة والى المسلمين في العراق .

« وقد ازدادت صلة إيران بالعراق في العصر العباسى ، حين كانت بغداد عاصمة الدولة الإسلامية ومقرا للخليفة العباسى اكث من خمسة قرون من الزمان امتزجت في اثنائها دماء الايرانيين بدماء العرب بوجه عام ، ودماء العراقيين بوجه خاص ، بعد أن آخى الإسلام بينهم جميعا » .

وقد وضح ارتباط ايران بالعراق في العصر السلجوقى الذى امتد أكثر من قرن ونصف قرن من الزمان فى ظل الخلافة العباسية ، بعدما كون السلاجقة فى عام ٤٢٩هـ دولة حظيت باعتراف الخليفة العباسى .. ( وصل ارتباط العراق بايران فى ظلها إلى الذروة ) حتى كانت من أقوى الدول الإسلامية التى ظهرت على مسرح التاريخ . « وظل ارتباط إيران بالعراق مستمرا بعد سقوط الدولة العباسية

على ابدى المغول ، فربطت بينها وحدة المصير والإدارة فى العصرين المغولى والتيمورى . فلما قامت الدولة الصفوية ( التى اعلنت تشيع إيران فى بداية القرن السادس عشر الميلادى ) ، واشتبكت مع العثمانيين السنيين فى منازعات وحروب امتدت أكثر من قرنين من الزمان ، لم تنقطع صلتها بالعراق . فقد تبادل الصفويون والعثمانيون احتلال العراق ، ثم رجحت كفة العثمانيين فى النهاية ، إلى أن أصبح العراق دولة مستقلة فى عشرينيات القرن الذى نعيش فيه .

وما زالت اثار ارتباط إيران بالعراق طوال القرون العديدة السالفة ، واضحة فى كلتا الدولتين ، وضوحا لا يحتاج إلى من يشير إليه ، أو يسوق الأدلة على وجوده - انتهى <sup>(٩)</sup> .

ثمّة نقاط أخرى نسوقها فى رد مقولة الصراع العربى الفارسى هى :

- إن اعتبار الشعب الإيرانى فى وضعه الراهن بمثابة امتداد « للفرس المجوس » ، يتنافى مع أبسط المعلومات عن التاريخ الإيرانى المعاصر . ففي الصراع بين نظام الشاه السابق والمؤسسة الدينية الإيرانية كان الشاه يمثل تيارا ثقافيا متغربا ، معاديا للتاريخ الإسلامى لإيران . ففي عهده وفى ظل رعايته جرى اعتبار الإسلام . امرا طارئا فى تاريخ البلاد . وبذلت الجهود لاعادة الحياة لاجداد فارس ماقبل الإسلام <sup>(١٠)</sup> . ( لاحظ هنا ان التحيز كان ضد الإسلام وليس ضد العرب ) .

أما المؤسسة الدينية الشيعية فهي بحكم تكونها وثقافتها كانت أقرب للعرب وأكثر تأكيداً على انتماء إيران الإسلامى . وقد اعتنت هذه المؤسسة باللغة العربية فى المساجد والحسينيات والحوزات العلمية . وبعد الثورة نص فى الدستور على اعتبار العربية بمثابة اللغة الثانية فى البلاد وصارت تدرس بشكل ملزم لطلاب المدارس ، وحتى دخول الجامعة . وهو الموقف الذى دعا الناقدون للثورة إلى اتهامها بأنها نقلت البلاد من التغريب إلى التعريب<sup>(١١)</sup> .

- ان الفرس فى إيران الحالية ليسوا اغلبيّة ، وإنما هم يشكلون ٤٥٪ فقط من السكان ، بينما هناك ثمانى قوميات أخرى فى البلاد أكبرها وأهمها التركية ..

- ان تعاليم المذهب الشيعى الاثنى عشرى الذى يعتنقه الأغلبية الساحقة من سكان ايران ، من فرس وترك ، تقضى بان شرعية الحكم لا تثبت إلا إذا كان الإمام عربياً ، من نسل آل البيت ، لذلك فإن ائمة الشيعة كلهم من العرب . وقد مر بنا قول آية الله مطهرى ان الفرس عندما تشيعوا فانهم سلموا قيادتهم فى الحكم والمذهب - للأئمة الهاشميين ، الذين هم من صلب قريش .

- ان الصراع الصفوى العثمانى ، الذى دام قرنين من الزمان ( بين القرنين ١٦ ، ١٨ م ) كان بين الصفويين والأتراك ، ولم يكن للعرب فيه ناقة ولا جمل : وبالتالي فكل جدل حول ذلك الصراع ينبغى ان يستبعد من الدائرة التى نتحدث فيها .



- ان الحركة القومية العربية اختزلت في ذاكرتها التاريخية ، وبتأثير من الرواد الأوئل للدعوة القومية ، قبيل وبعد الحرب العالمية الأولى ، صورة للعداء العربى التركى ، بسبب السيطرة العثمانية المباشرة على العراق وبلاد الشام . ولكننا لانكاد نجد فى اطروحاتها موقفا معاديا لايران أو للقومية الفارسية . الأمر الذى يعنى ان التناقض « الحتمى » مع إيران كعدو قومى ، لم تكن مطروحة على جدول أعمال القوميين العرب .

- ان حزب البعث الاشتراكى بدوره لم يكن له وهو فى الحكم موقفا عقيديا ثابتا معاد لايران ، دليل ذلك ان جناح الحزب الحاكم فى سوريا ظل على علاقة طيبة ووثيقة مع الثورة الإيرانية منذ قيامها وحتى الآن ، بينما الجناح الحاكم فى العراق هو الذى شن الحرب ضد إيران . وهو ما يعنى ان الحسابات التى حكمت العلاقة لاصلة لها بمقولة الصراع التاريخى بين عموم العرب وعموم الفرس . (١٢)

إن المرء وهو يطالع صفحات تاريخ العلاقات العربية الإيرانية فى مجراها العريض لا يكاد يجد أصلا أو سندا كافيا يدعم فكرة ذلك الصراع الذى جرى افتراضه والتعامل على أساسه خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية بوجه اخص . وينبغى ان نفرق فى هذا الصدد بين تيارات أو مدارس ثقافية أو سياسية تتبنى هذا الموقف فى ظرف تاريخى معين أو على الدوام ، وبين كون تلك التيارات حاكمة لعلاقات الطرفين التزاما بمسلك تاريخى معين .

فلسنا نعدم اشخاصا أو جماعات على هذا الطرف أو ذاك تلبستهم  
العصبية العرقية ، لكنهم كانوا فى الماضى ، ولا يزالون فى الحاضر ،  
استثناء وشذوذا يثبت القاعدة ، التى لاتنهض فيها فكرة الصراع العربى  
الإيرانى على أى أساس .

### (ب) العروبة والإسلام : معركة وهمة

هذا الافتراض إذا اريد له ان يناقش ، فينبغى ان يكون اطاره  
التاريخى محصورا فى مرحلة مابعد الثورة الإسلامية فى إيران . لأن إيران  
ماقبل الثورة يتعذر تصنيفها فى مربع الإسلام الذى يصارع العروبة ،  
وقد مر بنا توثا كيف ان نظام الشاه كان معاديا للاتناء الاسلامى  
ومحرضا عليه .

والأمر بهذه الصيغة يلغى على الفور امكانية اعتبار اشكالية  
العلاقات العربية الإيرانية ذات ادنى صلة بمسألة العروبة والإسلام .  
اللهم إلا إذا حصرنا البحث فى علاقة العرب بالثورة الإسلامية فى  
إيران ونظامها السياسى القائم فى الوقت الراهن .

نعم لقد سعت بعض النخب الثقافية إلى تجديد الحوار حول العروبة  
والإسلام فى اعقاب نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى محاولة لاثبات  
التناقض أو التعارض أو من قبيل التعبئة السياسية المفهومة . وتم ذلك  
خلال العديد من الندوات التى عقدت بين القاهرة وعمان وبيروت ،  
وعبر كتب عدة صدرت فى تلك الفترة (١٣) .

غير أن العلاقات العربية الإيرانية لم تبرز كقضية في هذا السياق ، وإنما ظل الحوار مجردا ومنصبا بالدرجة الأولى على علاقة الإسلام والعلمانية والحركة القومية على عمومها .

ومن الناحية التاريخية فإن المناقشات التي جرت حول الموضوع في اوائل القرن بين الجامعة الإسلامية والجامعة العربية ، لم تكن ايران طرفا فيها ، وإنما كانت تركيا هي المحور الاساسي في المعادلة ، اذ ارادت بعض العناصر التحلل من الارتباط بالخلافة العثمانية لسبب أو آخر . وسواء تم ذلك تحت ضغوط تيار التغريب أو ارساليات التبشير أو التيار القومي الرفض للتترك ، فإن ايران لم ترد في أى نقطة من تلك الخطوط ، لا في البدء ولا في المنتهى .

والأمر كذلك ، فلا محل لأن نأخذ هذا الافتراض مأخذ الجد ، لا من المنظور التاريخي : حيث كان الإسلام ابدا هو وعاء العروبة وحاضنها ، ولا من المنظور الفكري حيث الافتعال واضح ومحاولة التوظيف السياسى مكشوف أمرها ، فلا مجال لاصطناع معركة بين الانتماء الدينى والعرقى . فالانتماء ان يمكن ان يتعايشا ويتداخل دون أى تناقض ، إلا إذا تبنى الموقف العروبي محتوى فكرى وفلسفى يناهض الإسلام أو يشتبك معه . اما التوظيف السياسى فيدل عليه تجديد المناقشة حول الإسلام والعروبة بعد الحرب العراقية الإيرانية تحديدا رغم ان الملف ظل مغلقا طوال نصف قرن تقريبا . لذا سنعبر هذه النقطة إلى الافتراض التالى مباشرة .

### (ج) السنة والشيعية : الفرض المستحيل

- هنا نذكر بعدة أمور نحسبها حاسمة في التعامل مع ذلك الفرض :
- فالشيعية الاثني عشرية مذهب ينتمى إليه مائة مليون مسلم على ما هو شائع - ٤٠٪ منهم فقط يسكنون إيران ، والباقي موزعون على بعض الدول العربية والآسيوية .
  - وفي بعض الدول العربية يمثل الشيعة أغلبية السكان ، مثل العراق ، ورغم غياب احصاءات دقيقة عن التوزيع المذهبي للسكان ، إلا أن المستقر في الأوساط الاكاديمية ان الشيعة يتجاوز عددهم ٥٥٪ من سكان ذلك القطر العربي ، وهو ما اسفر عنه الاحصاء السكاني الذي أجرته الإدارة البريطانية عام ١٩١٩<sup>(١٤)</sup> - ونسبة الشيعة في الخليج - خاصة الكويت والبحرين ودبي - تتراوح بين ٢٠ و ٤٠٪ .
  - على صعيد آخر فإن أكثر ضحايا الحرب العراقية الإيرانية ، كانوا من السنة على الجانب الايراني ، ومن الشيعة على الجانب العراقي . فناطق الصراع على الحدود الجنوبية يسكنها على الجانب الايراني جماعات من أهل السنة في خوزستان ( الأهواز ) ، كذلك المناطق الحدودية الشمالية ، التي يسكنها الاكراد السنة أما على الجانب العراقي ، فكانت المناطق الحدودية سكانها من الشيعة ١
  - من الناحية التاريخية فإن أغلبية سكان بلاد فارس كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة ، حتى تم تشييع إيران في بداية القرن السادس

عشر الميلادى ، فى عهد الصفويين . وقد كان العرب - بالمناسبة - هم الذين نشروا المذهب الشيعى فى البلاد الإيرانية ، إذ شاعت مفارقات القدر ان يتخذ قرار تشيع إيران ملك من قبيله تركمانية الأصل - الشاه إسماعيل الصفوى - وان يعم قراره بلاد فارس بأسرها . وان يقوم بالتنفيذ عرب ، قدر عددهم بحوالى ١٢٠ داعية ، من جبل عامل فى لبنان والكرك فى الأردن ، والقطيف فى الجزيرة العربية (١٥) .

يصور البعض الحرب الطويلة بين الصفويين والعثمانيين التى جرت فى القرن السادس عشر ، بحسبانها صراعا سنيا شيعيا ، وهى لم تكن كذلك فى حقيقة الأمر ، رغم المعاناة التى لقيها السنه فى ظل الحكم الصفوى ، الذى اراد فرض التشيع بالقوة على الجميع إذ الاتجاه السائد بين الباحثين المنصفين انها كانت صراعا على السلطة والهيمنة بين الدولتين ، تمثل فى محاولة بسط النفوذ على وادى الرافدين (العراق حاليا) وهو صراع ازكته بريطانيا ودول الاستعمار القديم ، حيث اسهم هؤلاء بالتسليح والتنسيق مع الصفويين ، بهدف ضرب الامبراطورية العثمانية واطعافها ، بينما كانت جيوشها تزحف على أوروبا ، وتتأهب لحصار فيينا . (١٦) ناهيك عن ان المرحلة الصفوية فى مجملها موضع نقد شديد من بعض مثقفى الشيعة ، الذين تبرأوا فى كتاباتهم من الممارسات التى نسبت إلى المذهب فى تلك الفترة ، حتى اطلق الدكتور على شريعى - المفكر الإيراني المعروف - تلك

التفرقة بين ما اسماء بالتشيع الصفوى ، والتشيع العلوى (١٧) .  
• لابد ان يلاحظ في هذا السياق ان سبعة من ائمة الشيعة الإمامية في بلاد العرب ( العراق ) . فضلا عما اشرنا إليه من قبل من ان إمامة المذهب وشرعية الحكم عند الشيعة محصورة في الهاشميين القرشيين الأمر الذى يتعذر فى ظله تفسير اشكالية العلاقة الإيرانية العربية على اساس مذهبي .

#### (د) حسابات المصالح ودور الاستعمار :

الافتراض الرابع يستحق ان نطيل الوقوف عنده ، لأن شواهد تكاد تفسر الاشكالية ، وتقودنا إلى تحديد بيت الداء وأُس البلاء . ذلك ان استعراضنا لمسار العلاقات السياسية بين إيران والدول العربية المجاورة لها يكشف لنا عن أهمية الدور الذى لعبته المصالح السياسية فى اثارة الاشكالية أو تجاوزها وفضها .

سنركز فى هذا الشق على ثلاثة عناصر نحسبها ذات أهمية خاصة .

**العنصر الأول :** يتمثل فى ان مشكلة الحدود بين إيران وجيرانها العرب كانت على الدوام مصدرا للخلاف والاشتباك ، الذى لم يكن موجها إلى « جنس » العرب ، ولكنه طرفه الآخر هو بعض الدول العربية المجاورة .

**العنصر الثانى :** هو ان القوى الاستعمارية ، والانجليزية فى المقدمة

منها كان لها دورها الذي لا ينبغي اغفاله ، في اذكاء الصراع وتعميقه بمختلف الوسائل والحيل .

**العنصر الثالث :** هو ان استبعاد العنصر العرق أو القومي كسبب للخلاف ، وتركيزه في محيط المصالح فتح الباب لتزواج تلك المصالح بين احتمالات الشقاق والوفاق . فحيث تعارضت المصالح ثارت المشاكل وتفجر الخلاف ، وحيث تلاقت طويت صفحة الخلاف وتحقق التعاون والوثام .

لنحاول تقليب صفحات الملف ، مهتدين باحداث التاريخ ووقائعه .

لقد احتلت إيران بغداد في عام ١٥٠٧ م ، ولكن العثمانيين سيطروا عليها مرة أخرى عام ١٥٣٤ . ومنذ أوائل القرن ١٦ وإلى سقوط الدولة الصفوية عام ١٧٢٢ ، كانت العلاقة بين الصفويين والعثمانيين هي علاقة حروب ومفاوضات سلام ، جرت معظمها على وحول ارض العراق الحالي . ولكن في العام ١٦٣٩ فقط ، جرى بحث المشكلة الحدودية بشكل محدد . والثابت ان المشاكل الحدودية التي ثارت بين الدولتين منذ ثلاثة قرون هي ذاتها التي أثّرت اثناء الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٠ م .

بين صفحات الملف ، تواجهنا الحقائق التالية :

- ان العراق بصورته الحالية لم يكن موجودا آنذاك كوحدة سياسية أو إدارية مستقل بذاتها . فقد كانت الموصل وبغداد والبصرة ولايات

تابعة للدولة العثمانية رغم ان بغداد تمتعت بوضع خاص كمركز للولايات الأخرى . غير ان انتصار بريطانيا وحلفائها على الألمان والعثمانيين بعد الحرب العالمية الأولى ، اسفر عن فصل وانزعاج العراق وفلسطين وشرق الأردن وشبه الجزيرة العربية وسوريا ولبنان عن الامبراطورية العثمانية . وقد وضعت فلسطين والعراق وشرق الأردن تحت الحماية البريطانية ، ولكن الشعب العراقي ثار على الحماية البريطانية فيما عرف بـ « ثورة العشرين » ، فانصاع الحكم البريطاني ورشح فيصل بن الحسين الذي كان قد نُصب ملكا على سوريا ، ليكون ملكا على العراق ، وتولى منصبه في عام ١٩٢٠م ، حيث سمي الملك فيصل الأول .

- قبل تأسيس المملكة ، وعندما كانت الولايات الخاضعة للحكم العثماني هي النموذج القائم ، لم تكن الحدود بين تلك الولايات وارضى الدولة الفارسية متفقا عليها ، ولا كانت مخططة بشكل مكتوب أو في خرائط . فالحدود العثمانية الصفوية لم تكن حصيلة خلافات حدودية أو ادعاءات متناقضة حول تخطيط ما للحدود . وإنما كانت صراعات على مستوى إقليمي ( حول النفوذ الإقليمي وادعاء الولاية على البلاد الإسلامية ) . وقد كانت الدولة الإيرانية تطمح في السيطرة على بغداد والمدن المقدسة في العراق . وكذلك ممارسة نوع من الحماية أو الوصاية على شيعة العراق .
- في اتفاقيات الهدنة والسلام التي عقدت بين الدولتين في أعوام



١٥٥٥ و ١٥٩٠ و ١٦١١ و ١٦١٣ و ١٦١٨ م ، جرت محاولة تنظيم الدعاوى المتعلقة بحقوق شيعة إيران في زيارة الاماكن المقدسة ، والمطالب الإيرانية الأخرى المتعلقة باوضاع شيعة العراق - بينما لم يجرى بحث وحل اية مشاكل حدودية .

واعتبارا من معاهدة « زهاب » ١٦٣٩ بين الصفويين والعثمانيين ، جرى تحديد مناطق النفوذ والسيطرة بين الدولتين ولم يبحث موضوع الحدود كخط يفصل بين اراضيها . وظلت تلك المعاهدة مرجعا لحسم كثير من الخلافات الحدودية في المائتي سنة التالية .

● في اوائل القرن التاسع عشر تصاعدت المناوشات بين إيران والدولة العثمانية ، فاحتلت بغداد في عهد نادر شاه الأمر الذي ادى إلى توقيع اتفاقية عرفت باسم اتفاقية ارضروم الأولى سنة ١٨٢٣ م ومن بين مانصت عليه ما يأتي :

- عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية لولاية بغداد ومناطق كردستان .

- حق الإيرانيين في اداء فريضة الحج في الحجاز ، وزيارة العتبات الشيعية المقدسة في العراق .

وكانت الدولة العثمانية قد منعت الإيرانيين من الحج لعدة سنوات طويلة .

- تنظيم حقوق الرعى بالنسبة للقبائل الرحل التابعة لسيادة الدولتين .

• ظلت الاتفاقيات القديمة بين الايرانيين والعثمانيين تحدد مناطق السيادة دون خطوط الحدود الدولية ، الأمر الذى لم يحل دون الاشتباكات العسكرية وحالات احتلال الأراضى ، التى كانت تدور مع موازين القوى بين الدولتين فى عام ١٨٣٧م احتلت إيران منطقة السليمانية كما هددت باحتلال الكويت والبحرين .

وكان القرن التاسع عشر قد شهد تصاعدا فى النفوذ الاستعمارى ، خاصة لنفوذ روسيا وبريطانيا فى المنطقة ، حتى عرف ذلك القرن فى التاريخ الايرانى بعهد الامتيازات ، لكثرة ما حصلت عليه القوى الاستعمارية المختلفة من امتيازات سياسية واقتصادية فى البلاد . وفى أواسط القرن اصبحت إيران منطقة نفوذ روسية بينما عززت بريطانيا «العظمى» نفوذها فى مناطق الدولة العثمانية ، وقت ذاك تدخلت الدولتان لفرض اتفاقية جديدة تضمن لها حرية الملاحة فى شط العرب ، نهر كارون ، وتحفظ امتيازاتها فى إيران والعراق ، بعدما اصبحت الصراعات المسلحة بين إيران والدولة العثمانية تهدد استقرار المصالح الاوروبية فى المنطقة .

ومن بين مانصت عليه اتفاقية ارضروم الثانية ، التى وقعت بتدخل من الدولتين الاستعماريتين ، إعادة مدينة المحمرة ومقاطعة الاهواز للسيادة الإيرانية ، وعودة السيادة العثمانية على منطقة السليمانية ، وتنظيم الملاحة فى شط العرب بحيث تعطى السفن الفارسية حق المرور عبر ذلك الممر المائى - ثم تشكيل هيئة رباعية من ممثلى إيران والدولة

العثمانية وروسيا وبريطانيا للإشراف على التخطيط النهائي للحدود .

- منذ عقد اتفاقية ارضروم الثانية صار للدول الكبرى دورا معترفا به وكلمة مسموعة في الخلافات الإيرانية العثمانية . غير ان اكتشاف البترول في ايران عام ١٩٠١م واعطاء امتياز استثماره لبريطانيا ، اجج صراعا مع روسيا على النفوذ في إيران ، حتى اتفقت الدولتان اخيرا على تقسيم مناطق النفوذ في ايران بينهما ، بحيث تركز النفوذ البريطاني في الجنوب والروسي في الشمال وجرى التنسيق بينهما حتى نص في « برتوكول طهران » لعام ١٩١١م ، على انه إذا لم يتفق ممثلو الدولتين العثمانية والايرانية على انه في اى خلاف بينهما ، يجب عليهما ابلاغ وجهتي النظر إلى ممثلي كل من بريطانيا وروسيا ، ويعتبر قرار هؤلاء ملزما للدولتين المتخاصمتين . وبهذا تم الاعتراف بالوصاية الأجنبية الكاملة على مشكلة الحدود في وثيقة رسمية .
- في اعقاب سقوط الدولة العثمانية ، ونشوء نظام إقليمي جديد بعد الحرب العالمية الأولى فتح الباب مرة أخرى لتجدد الخلافات العراقية الإيرانية (كانت اللجنة الرباعية قد قامت في سنة ١٩١٤م بوضع علامات الحدود على كافة حدود البلدين ) . فخلال الحرب ذاتها - في سنة ١٩١٦ - اتفقت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية في معاهدة « سايكس - بيكو » على تقسيم مناطق النفوذ على اراضي الدولة العثمانية ، وقد احتلت بريطانيا العراق ثم فرضت نفسها كدولة منتدبه من خلال اتفاقيات الصلح في باريس وتحت غطاء

عصبة الأمم ، واستمرار الانتداب حتى عام ١٩٣٣ ، رغم اعلان العراق دولة مستقلة سنة ١٩٢٢ م .

• بعد قيام الدولة العراقية رسميا انتهت إيران حداثة مولدها وهشاشة وضعها وطالبت باعادة النظر في قرارات لجنة تخطيط الحدود لعام ١٩١٤م بحجة ان الضغوط الخارجية قبيل الحرب الأولى هي التي جعلتها توقع الاتفاق ، وبناء على ذلك رفضت إيران الاعتراف بالعراق الحديث ، والاعتراف بكونه وريثا قانونيا لإرث الدولة العثمانية .

• في تلك المرحلة كان رضا خان قائد الجيش قد قام بانقلاب وتسلم الحكم في إيران عام ١٩٢١م ثم صار ملكا أو شاه اعتبارا من ١٩٢٥م . وبدأ يعمل على احياء القومية الايرانية من خلال بعث اجداد فارس القديمة ، والابتعاد عن تراث الإسلام الذي يربط إيران بالعرب . وبهذا ارسى اساسا جديدا للصراع مع جيرانه .

• حاول شاه إيران الجديد إقامة علاقات ودية مع جيرانه مبتدئا بالعراق ، وذلك بناء على توصية من وزارة الخارجية الايرانية . ولأجل ذلك قررت إيران توسيع قنصلياتها في العراق ، إلا أن الانجليز تدخلوا وعارضوا ذلك الاتجاه . وجاء في ردهم على طلب إيران لتأسيس قنصلية في مدينة السليمانية على لسان الكابتن « هولت » بالنيابة عن المندوب السامي البريطاني ( بتاريخ ١٨/١/١٩٢٨م ) « ان هذا الطلب غير ممكن في الوقت الراهن » .

وكانت تلك اشارة إلى الدور البريطاني الساعى إلى اقامة الحواجز بين إيران والعراق ، رغم ان علاقات البلدين كانت تمر بظروف معقدة سواء على صعيد الحدود ، أو بسبب قانون الجنسية العراقية الذى صدر فى سنة ١٩٢٤م وادى إلى توتر فى علاقات البلدين - وهو ظرف كان يقتضى توسيع قنوات الوصل والتفاهم بين الطرفين .

• كانت الدول الغربية وبريطانيا فى المقدمة ، معنية باقامة حلف فى المنطقة يخدم مصالحها ويعادى السوفيت . ولهذا سعت بريطانيا إلى توقيع اتفاقية جديدة بين إيران والعراق سنة ١٩٣٧م ، اعترفت فيها بال مطلب الايرانى حول مناصفة السيادة فى شط العرب وعلى اساس توافق المصالح الإقليمية والدولية ، استطاعت الدولتان تجاوز الخلافات ، ونجح البريطانيون فى ضمها إلى حلف « سعد اباد » ( وهى إحدى ضواحي شمال طهران ) ، الذى كان بمثابة أول صياغة لتحالف يجمع بين إيران والعراق وتركيا وأفغانستان ، تحت الرعاية البريطانية . وصدر ميثاق « سعد أباد » الذى فتح صفحة جديدة فى علاقات طهران وبغداد .

• اتسمت العلاقات الإيرانية العراقية بالتصالح والتعاون المشترك طوال العشرين عاما التالية ، أى حتى سقوط النظام الملكى فى بغداد سنة ١٩٥٨م .

فى هذه الفترة ، تم توقيع ٧ اتفاقيات تفصيلية بين البلدين

نظمت عدیدا من أوجه العلاقات التجارية وقوانين الجنسية والاقامة .

● في عام ١٩٥٥ ، وفي ظل ظروف إقليمية جديدة كان انتصار ثورة يوليو المصرية عام ١٩٥٢ م اهم ملامحها جرى انشاء « حلف بغداد » الذي ضم العراق وإيران وتركيا وباكستان وبريطانيا . بمساهمة من الولايات المتحدة الامريكية . وكانت هذه أول مرة تساهم فيها الولايات المتحدة في حلف إقليمي بالمنطقة ، وذلك بعد أن بدأت تلعب دور القوة العظمى فيها وتتسلم زعامة الكتلة الغربية على حساب بريطانيا وفرنسا ذلك في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي يطور في علاقته بسوريا ومصر .

● بقيام ثورة تموز ٥٨ في العراق ، وسقوط النظام الملكي الموالي للغرب ، بدأت مرحلة جديدة من التوتر بين البلدين ، تخللتها فترة قصيرة من التحسن بين عامي ٦٦ و ١٩٦٨ م ، وبعد استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي بالعراق على السلطة في تموز ٦٨ ، اشتد التوتر مرة أخرى فاعلنت إيران فسخ اتفاقية عام ١٩٣٧ .

● إثر انشاء حلف بغداد في سنة ١٩٥٥ ، صارت مصر الثورة طرفا في الصراع ضد إيران ، لا ايران الفارسية ، ولا ايران الشيعية ، ولكن ايران التي اصبحت تمثل قاعدة للتحالف الغربي ، المناهض للثورة المصرية التي كانت في حالة مواجهة مع الهيمنة الغربية في المنطقة .

● مع استلام حزب البعث العربي الاشتراكي ذو الطموحات القومية

والإقليمية للسلطة في العراق عام ١٩٦٨ ، حدث تحول مهم في وضع الدول الكبرى بالمنطقة ، إذ بدأت بريطانيا تنسحب من الخليج وبحر العرب ، وذلك كمحصلة لتنامي قوى التحرر الوطني في المنطقة ، وكذلك للتوازنات الجديدة في القوى بين الدول الكبرى . فاشتد بذلك تنافس القوى الإقليمية وكذلك الدولتين العظميين في ملء « فراغ القوة » الذي كان سيقرب على الانسحاب البريطاني . وبرزت على الجانبين - إيران والعراق - اتجاهات الهيمنة الإقليمية . لتصبح مع الوقت أهم عامل في الصراع الإيراني العراقي (١٨) .

- ارتبطت اتجاهات الهيمنة هذه بسياسات القوتين العظميين والعلاقة معها ضمن استقطاب متزايد فقد أصبحت إيران الحليفة الثانية بعد إسرائيل للولايات المتحدة ، وتطورت في السبعينيات بدعم أمريكي ويفضل عائدات النفط الضخمة إلى إحدى أكبر القوى المالية والعسكرية في الشرق الأوسط ، وثاني قوة في المحيط الهندي بعد الهند . وكان دور الشاه كشرطي للخليج يتلخص في حراسة المصالح الحيوية الإقليمية للغرب في المنطقة ومحاربة الحركات الثورية .
- ضمن تطلعات الهيمنة ، كانت للشاه دعاويه في امتلاك اماره البحرين ، التي ذهب في التعبير عن ذلك إلى حد اختياره ممثل للبحرين في البرلمان الإيراني ، ولكن الضغوط البريطانية والأمريكية حملته على التنازل عن مطلبه ذلك في عام ١٩٧٠ م . لكنه عوضا

عن ذلك دفع بقواته لاحتلال الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ، التابعة لامارقي الشارقة ورأس الخيمة ، في دولة الامارات العربية . وتم الاحتلال في أول نوفمبر في عام ١٩٧١م ، قبل يوم واحد من اتمام انسحاب القوات البريطانية من الخليج<sup>(١٩)</sup> .

● وإلى جانب الثورة الفلسطينية التي اضافت زخماً ثوريا هائلاً في كيان المنطقة ، كانت حركة المقاومة المسلحة في إقليم ظفار ، بدعم صيني وعراقي تشكل مصدراً لقلق حكومات المنطقة . وقد ساهم الجيش الايراني مباشرة في قمع هذه الحركة بين عامي ٧٢ و ٧٣ . إذ عرف ان فرقة مدرعة وفرقة مظلات من الجيش الايراني اشتركتا في الهجوم على ثوار ظفار .

● في اطار التنافس على ادوار الهيمنة كان العراق يحاول التقدم في الخليج فبدأ منذ عام ٧٣ في محاولة امتلاك أو استئجار جزيرتي ورهب وبويان من دولة الكويت ، وقبول الطلب بالرفض ، وقبل ذلك ، في عام ١٩٦١م ، تحدث العراق عن تطلعات له في الكويت ذاتها ، واعتبرها الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم جزءاً من قضاء البصرة ، ولكن سعيه لم ينجح ، بعد ان تصدى الرئيس عبد الناصر لدعوته تلك ، وحال دون استيلائه على الكويت ولكن الرئيس صدام حسين قام بتلك المغامرة في أغسطس ١٩٩٠م . ● استمر الصراع والتنافس بين إيران والعراق ، حول قضايا الحدود



والهيمنة حتى عام ١٩٧٥ م . حيث تم التوصل إلى حلول لمشاكل الحدود وقضايا التعاون الأمنى خلال اتفاقية الجزائر التى عقدت فى عام ١٩٧٥ . وهى الاتفاقية التى حاول العراق الغاءها بالحرب التى شنها على ايران فى عام ١٩٨٠ ، عقب انتصار الثورة الإسلامية . لكن القيادة العراقية عادت واقرت الاتفاقية التى فى عام ٩٠ ، اثر احتلالها لدولة الكويت .

• بعد انتهاء الحقبة الناصرية (سبتمبر ١٩٧٠م) ، دخل التعاون الايرانى العربى مرحلة جديدة . إذ تجددت العلاقات الحميمة بين ايران وبعض الدول العربية وفى مقدمتها مصر السادات . وعرف بعد الثورة الإسلامية ان ايران اقامت مع بعض الدول العربية مضافا إليها فرنسا ، تعاونا على الصعيد الأمنى لتنفيذ مهام محددة فى دول العالم الثالث ، على رأسها مقاومة الشيوعية فى مشروع اطلق عليه اسم «نادى السفارى» ، وعثر فى وثائق الساواك - المخابرات الإيرانية - على نص الاتفاق بين الدول الخمس المؤسسة للنادى وبينها الدول العربية الثلاث : مصر والسعودية والمغرب . (٢٠)

## ٦ - طبيعة سياسية - لا قومية ولا مذهبية :

هذا السجل يقودنا إلى مجموعة من المؤشرات المهمة فى العلاقات الإيرانية العربية . إذ كان محور المشكلات المثارة دائما هو الحدود والنفوذ . وبالتالى فهى لا تخرج ضمن صراع قومى : عربى فارسى ولا

شيعي سني ، وإنما ضمن صراع سياسي استراتيجي ، خصوصا في العقود الأربعة الأخيرة ، التي شهدت عصر سياسة الاحلاف وتنامي قوى حركة التحرر الوطني وتيار الوحدة العربية في المنطقة .

فحلف بغداد الاستعماري الذي اقيم سنة ١٩٥٥م كان العراق من اعمدته الرئيسية إلى جانب إيران ثم وقفت ايران موقفا معاديا لقيام الوحدة بين سوريا ومصر سنة ١٩٥٧ ، لكنها دعمت وايدت الاتحاد الهاشمي العراقي الأردني ، الذي قام لموازنة الوحدة . بذلك تشكلت منذ نهاية الخمسينيات ملامح صراع إقليمي من نوع جديد : تيار الوحدة والتحرر من الاستعمار بقيادة مصر الناصرية من جهة والتيار الموالي للغرب الذي ضم إيران ودولا وقوى عربية عديدة من جهة أخرى (٢١) .

لقد تعاون حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق مع إيران في الستينيات ضد الثورة الكردية المسلحة ، ومرتبا ان إيران اشتركت مع سلطنة عمان في قمع ثورة ظفار في بداية السبعينيات ، في ظل صمت عربي أو موافقة وشيء من الضجيج الاعلامي . وكانت إيران إحدى الدول التي قدمت دعما عسكريا للملكيين في اليمن ، اثناء حربهم ضد الجمهوريين المدعومين بالثورة المصرية ، واستمر ذلك الدعم طوال الفترة مابين عام ٦٢ و ٧٠ ، وكانت الدول العربية المجاورة عارفة به ومباركة له (٢٢) . وفي المرحلة الساداتية اتسع نطاق التعاون الاقتصادي والثقافي ، فضلا عن السياسي ، كما سنرى بعد قليل . توقيع اتفاقية

الجزائر في عام ١٩٧٥ ، وحتى قيام الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ ، كانت العلاقة بين طهران وبغداد ناجحة إلى حد كبير ، وقد توجت تلك العلاقة بزيارة قام بها نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين ، لطهران في نهاية إبريل وأول مايو ١٩٧٥ ، التي خلالها بالشاه وتم الاتفاق على دفع عجلة التعاون بين البلدين .

إننا لانكاد نجد في السجل - وخصوصا في العقود الأربعة الأخيرة - اشتباكا أو تصادما عربيا إيرانيا إلا بقدر ما كانت إيران حليفة للغرب والولايات المتحدة خصوصا ، وإلا من حيث بروز إيران كقوة إقليمية تطمح للهيمنة على الخليج منذ نهاية الستينيات ، وحتى في هذا المجال كانت إيران تصطدم بدول عربية معينة : العراق بين ٦٩ و ٧٥ ، أو مصر تحت قيادة عبد الناصر كمركز لحركة التحرر العربي ، بينما حافظت إيران على علاقات التعاون والود مع العدد الأكبر من الدول العربية .

في هذا الصدد ينبغي ان نلاحظ بان المرحلة الناصرية التي شهدت اشتباكا سياسيا واعلاميا قويا مع نظام الشاه في إيران شهدت في الوقت ذاته نشاطا نسبيا لدعوة التقريب بين المذاهب ، السنة والشيعة خاصة . كما اقامت الدولة والقوى السياسية الإسلامية ( الاخوان المسلمون ) علاقات طيبة مع شخصيات إيرانية ، من امثال نواب صفوى الذي كان عضوا بارزا في منظمة « فدايان اسلام » . وقد زار صفوى مصر

وخطب في جامعة القاهرة . اضافة إلى الحفاوة الملحوظة التي احاطه بها الإخوان .

على الجانب الآخر ، فان « اظهار الود والتأييد لمصر » ، كان من التهم التي وجهت لمهدى بازركان وآية الله الطالقاني وقادة حركة تحرير ايران ، في المحكمة العسكرية التي قدموا لها سنة ١٩٦٤ وهو ما يعد دليلا آخر على ان الصراع السياسى والاستراتيجى ذو الابعاد الدولية والاقليمية آنذاك لم يتخذ طابعا قوميا أو مذهبيا .

ولعل اذهب إلى ان العلاقات الايرانية المصرية تكاد تجسد حقيقة العلاقات العربية الايرانية . عميقة الجذور والحالية من العقد والحساسيات ، الحميمة كقاعدة ، والمتأثرة سلبا وإيجابا بتقلبات الواقع السياسى وحساباته ، التي لاشأن لها بالعرق أو بالمذهب . وهى لهذا السبب تستحق منا تحقيقا خاصا ، نختبر من خلاله بعض الذى قلناه . اخترنا مصر ليس فقط لأنها تمثل نصف الأمة العربية فى الماضى كما فى الحاضر ، ولكن أيضا لأنها منذ التقت مع إيران على « الانتماء » إلى الاسلام ، انتقلت علاقات البلدين من طور إلى طور . من صراع القوى الكبرى إلى رحاب أخوة الإيمان . ثم عندما تشيعت ايران و « تسنتت » مصر ، لم يغير ذلك من الأمر شيئا ، وإنما كان السعى دائما بين الجانبين للتلاقى والوفاق على ذلك الصعيد ، ولم يصبح الخلاف المذهبى مصدرا للشقاق ولا الخلاف العرقى سببا للخصومة أو الصراع - المشكلة دائما كانت فى الخلاف السياسى - وإنما جرت فى

مصر محاولة للتعامل مع ذلك الخلاف بحسبانه نوعا من الثراء الفكرى  
واللغوى ، وهو عين ماجرى فى عموم التجربة الاسلامية .  
لنحاول تقليب صفحات ذلك الملف .

( ٣ )

## مصر : شهادة التاريخ والواقع

ما بين إيران ومصر ابعد ما يتصور كثيرون . فمختلف المراجع التاريخية تشير ان تلك العلاقات بدأت في عصر الأخمينيين ، على عهد الملك قورش الأول ( القرن ٧ ق . م ) . وثمة دلائل على ان الصلات كانت واسعة نسبيا بين بلاط قورش وفرعون مصر . إذ ذكر المؤرخ اليوناني هيرودوت أن قورش « شاهنشاه ايران » ( ملك ملوك إيران ) طلب من فرعون مصر « أمازيس » ان يبعث إليه بأشهر اطباء العيون في بلاده . لبي الفرعون الطلب وارسل الطبيب المصرى إلى البلاط الإيراني ، حيث بقى هناك حتى خلف « كمبوجيه » ( المعروف في مصر باسم « قمبيز » ) والده قورش الكبير على العرش .

روى هيرودوت ان « كمبوجيه » ( قمبيز ) خطب ابنه امازيس فرعون مصر ، بتشجيع من الطبيب المذكور - ثم قام بعد ذلك بغزو مصر عن طريق سيناء ، واحتل « ممفيس » عاصمة البلاد في عام ٥٢٥ ق . م - تنفيذاً لطموح ابيه الذى تمنى ضم مصر إلى امبراطوريته . في ذلك العصر ، كانت العلاقات بين ايران ومصر متأثرة بالصراع الذى كان قائماً بين إيران واليونان ، والمنافسة بين الامبراطوريتين على

السلطان والملك . غير ان ظهور الاسكندر المقدوني فيما بعد ( ٣٥٦ - ٣٢٣ ق. م ) ثم هيمنة الدومان على منطقة البحر المتوسط . قضى على المنافسة القديمة على مصر بين ايران واليونان . (٢٣)

جمع قبيز عددا من العمال الفنانين المصريين واوفدهم إلى إيران ، فعقد بذلك صلة هامة بين حضارة البلدين . وفي المقابل قدم إلى مصر الفنان الايراني « دارا » ، الذى وجه اعظم العناية للنحت والعمارة . فاقام ورمم المباني العامة فى وادى النيل وواحة آمون ، واتم مشروع شق قناة تصل احد فروع النيل فى شرق الدلتا بمياه البحر الأحمر . وكان ذلك يتم بسواعد مصرية وإيرانية (٢٤) .

بظهور الاسلام وانتشاره السريع فى آسيا وافريقيا . تراجع دور الرومان ، واجتمع البلدان - مصر وإيران - مع غيرها من شعوب دار الإسلام تحت راية التوحيد ، وبالتالي فقد نسجت العلاقات بينهما على نحو مختلف .

اختلط المصريون بالاييرانيين فى عهد الفاطميين والايوبين والمماليك والعثمانيين وقدم إلى مصر كثير من الايرانيين العلماء والمتصوفة . ومنهم من شغل مناصب هامة مثل الليثى بن سعد إمام أهل مصر ، الذى سبقته الإشارة إليه ، وعبد الله بن طاهر ، أحد أفراد الأسرة الطاهرية ، الذى ولى مصر من قبل الخليفة المأمون سنة ١١١ هـ . وكذلك ناصر خسرو الشاعر والكاتب والأديب الايراني الذى زار مصر فى القرن الخامس الهجرى ، فى المرحلة الفاطمية ، وألف كتابا هو أهم وادق

مانشر بالفارسية في وصف مصر ، اسماء « سفرنامه » أو كتاب السفر . وكان ناصر خسرو قد زار القاهرة والاسكندرية واسوان . وذكر انه شاهد في مدينة اسيوط - على ساحل النيل - اقشة صوفية نفيسة مصدرة إلى ايران . الأمر الذي يدل على انه كانت هناك علاقات تجارية بين البلدين . ( الكتاب ترجمه الدكتور يحيى الخشاب إلى العربية ) .

من هؤلاء أيضا : الشاعر الإيراني العظيم سعدى الشيرازى ، والشاعر الصوفى فخر الدين العراقى ، الذى نصبه السلطان شيخا لشيخوخ مصر وقد قيل عنه أنه « عديم المثال فى الوجد والحال » ( الاثنان زارا مصر فى القرن السابع الهجرى ) .

عندما نشب الصراع بين الصفويين والعثمانيين فى القرن السادس عشر ، بادر الشاه إسماعيل الأول مؤسس الدولة الصفوية إلى التحالف مع سلطان مصر آنذاك الأشرف قانصوه الغورى ، ضد الحكومة العثمانية ، وأرسل إليه سفيرا محملا برسالة ودية ، وهدايا ضمت مائتى عبد وجارية من الكرج والتركمان .

وافق الملك قانصوه الغورى على اقتراح شاه إيران ، وأرسل جيشا قوامه ثلاثين ألف مقاتل من مصر إلى سوريا . إلا أن قوات السلطان سليم العثمانى هزمت الجيش . ولقب السلطان نفسه بعد هزيمة الجيش وفتح القاهرة بـ « خليفة المسلمين » .

وابتداء من هذه المرحلة فان العلاقات الإيرانية المصرية ، كانت



تم من خلال العلاقات السياسية مع العثمانيين والفرنسيين والانجليز .  
في القرن الثامن عشر اتفق الإيرانيون والعثمانيون على تبادل السفراء  
ليتولوا حل الخلافات بين البلدين . وفي منتصف القرن التاسع عشر -  
في اتفاقية ارضروم الثانية سنة ١٨٤٨م - اعطيت إيران الحق في فتح  
قنصليات ترعى مصالحها في مدن الدولة العثمانية ، ماعدا مدينتي مكة  
والمدينة ا

وعندما حدث خلاف بين التجار الإيرانيين ومديرية الجمارك في  
مصر عام ١٨٥٦م . بخصوص التبناك الإيراني ، ارسلت السفارة  
الإيرانية في اسطنبول الحاج محمد صادق خان إلى القاهرة ، مندوبا  
لرعاية مصالح الإيرانيين ، وممثلا دائما لبلاده في مصر .  
وفي نوفمبر ١٨٦٩ دعت الحكومة المصرية الحكومة الإيرانية لحضور  
حفل افتتاح قناة السويس وأرسل الشاه القاجارى وفدا برئاسة « معير  
المالك » لتمثيل بلاده في الحفل .

بعد ذلك بستين قدم السيد جمال الدين اسد ابادى ( الأفغانى ) ،  
من إيران إلى مصر ، حيث التقى مع الإمام محمد عبده ، وقاد الاثنان  
حركة الاحياء الإسلامى التى مازالت موجاتها تتدافع إلى الآن . وتبين  
فيما بعد ان محمد عبده تعلم الفارسية واجادها بعد اتصاله باحد  
الاييرانيين اثناء الدراسة بالأزهر<sup>(٢٥)</sup> .

ويبدو إنه كانت في مصر آنذاك - بداية القرن العشرين - جالية  
ايرانية معتبره . لأن هؤلاء اصدروا عدة مجلات بالفارسية . كانت تطبع

بالقاهرة . خاصة بعد ثورة الدستور المعروفة في إيران ( ١٩٠٦ م )  
وكانت مجالاتهم تحمل أسماء مثل : يرورش ( التربية والتعليم ) وحكمت  
( الحكمة ) وجهره نما ( المصور )<sup>(٢٦)</sup> .

وظهرت طبقة من الشخصيات المصرية ذات الباع في عالم  
الثقافة ، عنيث يجمع المخطوطات الفارسية الموجودة في مصر ، التي  
كونوا منها خزائن عدة موقوفة بدار الكتب بالقاهرة . ومن هؤلاء احمد  
زكى باشا وطلعت باشا ومصطفى كامل باشا ، واحمد تيمور باشا ( دار  
الكتب اصدرت في عام ١٩٠٧ م فهرسا للمخطوطات الفارسية . ضم  
دراسة ل ٢٥٤٢ مخطوطة ) .

#### مؤشرات المد والجزر :

في تلك المرحلة ، توثقت العلاقات بين القاهرة وطهران ، إلى  
درجة ادت إلى زواج ولي عهد ايران محمد رضا بهلوى ( الشاه لاحقا )  
في عام ١٩٣٩ م من الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق ، ملك مصر ،  
ربما كان « زواج مصلحة » لكنه استمر عشر سنوات ، كانت الأميرة  
فوزية خلالها ملكة إيران ، وانجبت بنتا سميت « شاهناز » .

وفي حقبة القرن ، التي الشيخ المغربي مفتي مصر آنذاك كلمة أعرب  
فيها عن امله في ان يؤدي ذلك الزواج إلى « التفاهم والسلام الدائم  
والمبادل بين طائفتي الاسلام » و اضاف قائلا « ونأمل ان تزول بركة  
هذا الزواج الميمون جميع الخلافات والرواسب الناجمة عنها بصورة

نهائية . لقد آن للمسلمين ان يتحدوا » .

ولم يؤد الطلاق الذى اعلن رسميا فى عام ٤٩ إلى افساد العلاقات بين البلدين ، رغم ان الملكة فوزيه هى التى طلبته بعد عودتها إلى القاهرة سنة ٤٥ اثر اصابها بالمalaria وعدم استطاعتها للحياة فى طهران .  
ففى تلك الظروف - عام ١٩٤٧ - تأسست فى القاهرة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية وكان وراء انشائها أحد العلماء الإيرانيين ( الشيخ تقى الدين القمى ) ، وعدد غير قليل من علماء الأزهر البارزين ( عبد المجيد سليم ومحمود شلتوت ومحمد المدنى وعبد العزيز عيسى ) فضلا عن الشخصيات الإسلامية المعروفة من امثال حسن البنا وأمين الحسينى واللواء صالح حرب ومحمد على علوية باشا . عنت « الدار » بفتح باب الحوار بين السنة والشيعة ، وبذلت فى هذا المضمار جهدا طيبا ، اسفر عن انشاء مجلة « رسالة الاسلام » التى كانت ساحة للتفاهم بين علماء الجانبين ، والاتفاق على اعتماد تفسير « الطبرى » كتفسير للقرآن يمكن قبوله بين السنة والشيعة .

وكان أهم ما فى الأمر كان التوجه بجد ذاته . اعنى مجرى التقريب الذى تم شقه ، ورفع « الحاجز النفسى » بين الطرفين . وكان من ثماره تلك الفتوى التى اصدرها الشيخ شلتوت ، بعدما صار شيخا للأزهر فى سنة ٥٨ ، بالاعتراف بالمذهب الجعفرى ( نسبه إلى الإمام جعفر الصادق ) أو الشيعى الاثنى عشرى ، بحسبانه احد المذاهب الإسلامية المعتمدة . وهو ما تم الأخذ به والتعامل على أساسه فى الأزهر وفى مجمع

البحوث الإسلامية . وفي خط مواز لذلك فإن وزارة الأوقاف المصرية طبعت كتاب «المختصر النافع في فقه الإمامية» - (على اعتبار ان الإمامة عند الشيعة من اركان الاعتقاد) .

تأزمت العلاقات بين طهران والقاهرة في أواخر الخمسينيات ، وتدهورت حتى قطعت سنة ١٩٦٠ ، اثناء حكم الرئيس جمال عبد الناصر . وكان سبب الأزمة هو تعارض المصالح السياسية ، ممثلا في علاقة نظام الشاه بإسرائيل من ناحية ، ودور طهران في مشروعات الاحلاف الغربية التي كانت تنسجها القوى الكبرى ضد مصر ، للضغط عليها وتطوير حركتها ، من ناحية أخرى ، وهي النقطة التي اشرنا إليها قبل قليل .

احدث ذلك التدهور صداه السلبي في مجرى العلاقات بين البلدين ، وامتد ذلك الاثر إلى حركة التقريب ، الأمر الذي ادى إلى شبه تجميد لنشاط الدار ، ووقف صدور مجلة رسالة الإسلام في عام ١٩٦٤م .

ظلت العلاقات مقطوعة طيلة عشر سنوات تقريبا ، ثم اعيدت في شهر أغسطس ٧٠ ، قبل شهر واحد من وفاة الرئيس عبد الناصر . لكن المرحلة الساداتية شهدت ازدهارا في علاقات القاهرة وطهران ، فاضافة إلى الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين هنا وهناك ، فقد شكلت سنة ٧٤ لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين ، وقعت اتفاقية لتعاون موسع يتم بموجبه استثمار مبلغ ٨٥٠

مليون دولار لاعمار المناطق التي تضررت من الحرب في مصر .  
ضمن هذه الاتفاقية ادرجت عدة مشروعات للبناء والهندسة ،  
وصناعة الأسمدة والغزل ، وتمديد أنابيب البترول من السويس إلى  
بورسعيد لشحنه إلى أوروبا . وتقرر في هذا الصدد انشاء بنك « مصر  
إيران » لتمويل تلك المشروعات .

اسفر الاجتماع الثاني للجنة التعاون الاقتصادي بين البلدين اتفاق  
الجانبان على تأسيس غرفة تجارية مشتركة ، وزيادة رأسمال شركة  
الملاحة الإيرانية المصرية إلى ثلاثة ملايين دولار ، وتذليل مختلف  
الصعوبات التي واجهت تنفيذ المشروعات الأخرى التي سبق الاتفاق  
عليها .

كانت نتيجة ذلك ان بلغت قيمة الصادرات الإيرانية إلى مصر سنة  
١٩٧٤م ، حوالى ٦٨٣ مليون ريال إيراني ، فيما كانت واردات إيران  
من مصر في نفس الفترة اقل من عشر صادراتها إلى مصر ( ٦٤,٥ مليون  
ريال ) .

وبلغت قيمة صادرات إيران لمصر في سنة ١٩٧٥ ، خلال الاشهر  
التسع الأولى ، ٧٨٩ مليون ريال ، بينما كانت قيمة الواردات من مصر  
في ذات الحدود تقريبا ( حوالى ٦٥ مليون ريال ) (٢٧) .

من ناحية أخرى ، كان البلدان قد وقعا اتفاقية ثقافية بينهما سنة  
١٩٥٨م ، وعند التوقيع قال على اصغر حكمت وزير خارجية إيران  
آنذاك : سوف تتذكر شعوب العالم من خلال التوقيع على هذه

الاتفاقية ان شجيرة المودة والأخوة التي زرعت ورويت باهتمام المفكرين  
العظام في البلدين منذ قرون بعيدة ، أصبحت اليوم شجرة خضراء  
متفرعة الأغصان ، يتمكن الجميع من التمتع بثمارها الطيبة .  
حال انقطاع العلاقات الثقافية دون تنفيذ الاتفاقية ، ولكن وزير  
الخارجية المصرى السيد محمود رياض زار طهران فى ربيع ١٩٧١ ،  
وتم خلال زيارته تبادل وثائق الاتفاقية ، التى وضعت موضع التنفيذ  
فى العام التالى .

وخلال حرب اكتوبر ٧٣ قدمت إيران كميات كبيرة من  
الامدادات الطبية والعلاجية وبعد الحرب سافر فوج من الضباط  
وصف الضباط الذين اصيبوا اثناء القتال لتلقى العلاج فى طهران ،  
وعادوا فى ديسمبر ٧٤ .

لم يستمر « شهر العسل » طويلا ، لأن قيام الثورة الإسلامية فى  
سنة ٧٩ ، ولجوء الشاه إلى مصر ووقوف الرئيس السادات فى صفه ،  
كان سببا فى احداث قطيعة بين البلدين ، تعمقت بصورة أكبر حين  
انحازت مصر إلى جانب العراق فى حربها ضد إيران .

وكانت تلك القطيعة سببا فى وقف مختلف صور التعاون الصناعى  
والاقتصادى والثقافى بين البلدين . بل كانت سببا فى وقف نشاط دار  
التقريب بين المذاهب . فاعلقت الدار ووضع مقرها تحت حراسة  
الشرطة ، وهاجر الشيخ القمى إلى باريس ، التى بقى فيها حزينا ومحبطا  
إلى ان وافاه الأجل هناك فى سنة ٩٠ .

الخيوط الوحيد الذى لم ينقطع رغم تصاعد الأزمة وحدتها ، هو الجهد العلمى الذى واصله اساتذة الدراسات الفارسية فى الجامعات المصرية ، وظل هذا الجهد هو الجهد المتواضع الباقى فى مجرى العلاقات المصرية الإيرانية

### الفارسية فى الشارع المصرى

للدقة نقول إن ثمة خيوطا أخرى لم تنقطع ، لأنها كانت فى القاع وليست على السطح . أعنى أنها كانت داخلة فى نسيج الخطاب المصرى ، ولم يكن بمقدور عوامل الشد والجذب السياسى ان تؤثر فيها ، ولأنها غدت الفاظا سرت على ألسنة الناس وامثالها شعبية يتداولونها فيما بينهم ، فقد خرجت عن سلطان أى حاكم ، مهما أوتى من القدرة والهيلمان ..

وإذا قيل إن ٤٠٪ من المفردات الفارسية هى عربية فى الأساس ، عبرت على جسر الإسلام واستقرت تحت مظلته ، فإن الكلمات الفارسية مرت فوق ذات الجسر . وشاعت على اللسان المصرى والعربى (٢٨) .

ففى الطعام ثمة أسماء واصناف فارسية مثل : بقلأوه ، واصلها فى الفارسية « باقلأوا » - « خشاف » ، كلمة فارسية هى « خوشاب » بمعنى طازج وممتلىء بالماء الرطب . وهى اسم لنوع من الشراب الحلو يوضع فيه الثقل والفاكهة المجففة . والكلمة الفارسية مركبة من

«خوش» بمعنى حلو «وآب» بمعنى ماء - «بالوطة» اصلها في الفارسية «بالودة» ومعناها المصفى والمنقى ، وهى نوع من الحلوى - «زلابية» وأصلها الفارسية «زلوييا» - باذنجان كلمة فارسية هى «باننكان» - «بقسماط» اصلها الفارسى «بكسمات» - «شوربة» مأخوذة من الكلمة الفارسية «شوربا» أو «شوروا» - كباب ، كلمة فارسية تطلق على اللحم المشوى - «كفتة» كلمة بنفس المعنى فى الفارسية ، وكذلك «كشك» ، الذى هو الطعام المصنوع من الدقيق واللبن - «طرشى» مأخوذة من الكلمة الفارسية «ترشى» ، وهى الاطعمة التى فيها حموضة - «الطاجن» اصله «طه جن» ( ارز باللحمه ) - «أوزى» هو الحروف المشوى .

فى المنسوجات والمصنوعات كلمات أخرى فارسية مثل : « بفته » نوع من القماش - « وبؤجه » ، اصلها فى الفارسية « بغه » وهى المنديل الكبير الذى توضع فيه مختلف الأغراض - « وبيجامه » اصلها « باجامه » أو « بيجامه » بمعنى السروال - جوخ ( نوع من الصوف ) اصلها « جوخه » - ودبارة ، بنفس المعنى فى الفارسية - « سروال » اصلها شلوار - شال وشراب ( جورب ) كلمتان فارسيتان - شوال مأخوذة من الكلمة الفارسية جوال أو جوبال وهو الكيس الخشن - طربوش مأخوذة من الكلمة الفارسية « سربوش » بمعنى غطاء الرأس ، سر معناها رأس وبوش معناها لباس أو غطاء - « فوطة » هى فى الأصل الفارسى « فوته » وهى المنشفة - « قفطان » مأخوذة من الكلمة



الفارسية «خفتان» - «كمر» و«كليم» و«كنار» كلمات فارسية بنفس المعنى الشائع في العامية المصرية - «ياقه» مأخوذة من الكلمة الفارسية «يخة» أو «يقه» بمعنى قبة القميص .

«ابريق» أصلها الفارسي «ابريء» - «آنزم» أصلها «آبزيم» وهو الجزء المرتفع من السرج - «اسطوانه» أصلها «استوانه» - «برواز» أصلها «بروز» ومعناها الحاشية - جاروف «مأخوذة من الكلمة الفارسية «جاروب» - «جتزير» أصلها «زنجير» - «دبوس» «ورف» «وشمعدان» وطاسة «كلها كلمات فارسية بنفس المعنى - «سبّت» أصلها «سبد» «شاكوش» مأخوذة من الكلمة الفارسية «جاكوج» - «شنطة» أصلها «جنته» «وطشت» أصلها «تشت» - فنجان أصلها «بنكان» «وكباية» مأخوذة من الكلمة الفارسية «كب» و«كنكه» مأخوذة من «تنك» و«كوز» أصلها «كوزه» «وهون» من كلمة هاون .

«طازة» أصلها «تازة» - خام وخردة وسادة ، تحمل ذات المعنى في الفارسية . ولكلكة ، أصلها في الفارسية لغو الكلام أو الهديان ، وقد دخلت العامية بلفظها ومعناها .

«أوسطى» مأخوذة من كلمة «استاد» وعربت «استاذ» - هندسة أصلها «أندازة» - خانكة أصلها «خانكاه» وعربت إلى «خانقاه» .

«داية» و«دكان» و«دسته» و«دمل» و«سرداب»

و «وزفت» ، كلها فارسية الأصل . «سراية» اصلها «سراء» -  
كهربا مأخوذة من الكلمة الفارسية «كاهربا» - كاه بمعنى قش وربما  
بمعنى جاذب ، أى جاذب القش .

«مكوك» و «ميدان» و «مندل» و «نشان» - كلها ايضا كلمات  
فارسية فى الوقت ذاته فالاعداد الفارسية هى التى تستخدم فى لعب  
الطاولة : يك ، دو ، سه ، چهار ، پنج ، شيش وهكذا .

ومن الاسماء الفارسية الشائعة فى بلادنا : خورشيد (الشمس)  
وشاهين (الصقر) وشهبور (ابن الملك أو الأمير) - ودولت  
(السعادة أو الثروة) ونازك (اللطيفة) وجهات (الدنيا) وشيرين  
(الحلوة) من (شراب) رانده (الراكضة) .

وهناك امثلة شائعة فى المصرية والعربية هى ذاتها فى الفارسية  
مثل : على قدر لحافك مد رجليك - ما يحتاجه البيت يحرم على  
الجامع - العجله من الشيطان - البعيد عن العين بعيد عن القلب - يد  
واحدة لاتصفق - الغريال الجديد له شده - الجدران لها آذان - القرد  
فى عين أمه غزال - المركب التى يقودها اثنين تغرق - باب النجار  
مخلع !

وليس معروفا بالضبط ما إذا كانت هذه الأمثال انتقلت من  
العربية إلى الفارسية ام العكس . لكن القدر المرصود انها جرت على  
ألْسنة الناس فى البلدين - وهوما يهمنى فى السياق الذى نحن بصددده .

## ( ٤ ) ما العمل ؟

يحق لكل منا ، بعد الذى سقناه ، أن يسأل : ما العمل إذن ؟  
إذا اتفقنا على أنه ينبغي أن يكون هناك عمل ، فن الطبيعى أن  
نناقش ماهية ذلك العمل .. لكن لكى نصل إلى هذه النقطة ينبغي أن  
نستجلى - أولاً - أمراً آخر أظنه يشغل الجميع ، يتمثل فى السؤالين  
التاليين :

هل المشروع الإيرانى عدوانى وتوسعى بطبيعته ؟  
ثم ، هل لايران أطماع فى العالم العربى ؟  
يقتضينا الأمر أن نتفق - قبل أى كلام - حول أى إيران نعى ؟  
- لأن ايضاح هذا الجانب يشكل عنصراً بالغ الأهمية فى تصور الموقف  
الإيرانى المستقبلى ، وفى العلاقات العربية الإيرانية .  
فايران القومية العلمانية لها مشروعها ورؤيتها ، وإيران الإسلامية لها  
مشروعها ورؤيتها المغيرة - هناك فرق - لا بد - بين الاثنين ، أو ينبغي  
أن يكون .

إيران القومية العلمانية - مثلاً - افرزت فى آخر عهدها دعوة إلى  
تطهير اللغة الفارسية من المفردات العربية . وإيران الإسلامية هى التى

قررت اللغة العربية لغة ثانية في البلاد ، إلزامية في مراحل التعليم ، بنص صريح في الدستور ، غير مسبقة في بابها ، فيما نعلم .  
إيران القومية العلمانية ، في أحسن فروضها ، ستتعامل مع الأمة العربية انطلاقاً من اعتبارات «حسن الجوار» والمصالح أو المنافع السياسية والاقتصادية المشتركة ، وستظل دائماً محكومة بمعايير المصالح وموازين القوة .

أما إيران الإسلامية ، وحكم الفقهاء بالمناسبة ليس الشكل الوحيد للتعبير عن الهوية الإسلامية ولا الإلتزام الإسلامى ، يضيف إلى ما سبق من اعتبارات مساحة تعزز الوشائج وتضبط المطامع . أعنى أن إيران الإسلامية يفترض أن تتعامل مع العالم العربى بروح الشقيق وليس فقط بروح الجار . الأمر الذى يستصحب فتح الأبواب لعلاقات أوثق بين الشعوب على الجانبين ، ويخلق فى النهاية أرضية مشتركة للتواصل والتفاهم ، أقوى بكثير من تلك التى قد تتوافر فى ظل إيران القومية .  
هذه الأرضية المشتركة يمكن أن تشكل ضابطاً ، إذا لم يحل دون تورط أى طرف فى مغامرة تهدد أمن الآخر فإنها فى حدها الأدنى تمثل إطاراً مرجعياً يمكن الاحتكام إليه فى تقييم سلوك أى من الطرفين . وبغير شك ، سيكون الوضع افضل إلى حد كبير إذا كان الإلتزام بالمرجعية الإسلامية واقعاً بالنسبة للطرفين ، الإيرانى والعربى ، وليس الإيرانى وحده .

وسيلغ الوضع حدّه الأمثل لو كان التزام الطرفين بالمرجعية

الإسلامية صادقًا وأمينًا ، وقائمًا على تمثيل حقيقي لسلوك الدولة المسلمة في الداخل والخارج .

ورغم أن تجربة الغزو العراقي للكويت نهبتنا إلى أن الوشائج والأرضية المشتركة وحدها لا تكفي في ضبط علاقات الأخوة ، إلا أن تلك التجربة ذاتها كشفت عن أهمية توفر مصداقية أى طرف في التعبير عن التزامه بتلك الوشائج ، سواء قامت عن أرضية الإخوة العربية أو الإسلامية .

على صعيد آخر ، فنحن نذهب إلى أن إيران القومية قد تكون لها من الناحية النظرية طموحات توسعية ، على الأقل في مناطق الضعف المحيطة بها ، والخليج في مقدمتها ، أو هو ما حدث في عهد الشاه ، عندما استولى على الجزر العربية الثلاث في سنة ٧١ .

أما إيران الإسلامية ، فيفترض أن تكون بغير أطماع في جيرانها المسلمين ، لأن ذلك يفقدها مصداقية الانتماء الإسلامى الذى هو أساس شرعيتها . ومن هذه الزاوية فإن إيران القومية تحسر الكثير إذا ما طمعت في جيرانها . غير أن ذلك لن يخرج شرعيتها بأى معيار .

هناك بعد آخر مهم في هذا الصدد هو أن إيران القومية ليست بحاجة إلى العالم العربى بينما إيران الإسلامية بحاجة حقيقية إليه .

فالعالم العربى بالنسبة للأولى سوق أو منافس في إنتاج النفط أو محيط استراتيجى - غير أن الصيغة الثانية تتعامل مع العالم العربى - فوق ذلك - بحسبانه معقل الأغلبية السنية ، أى قيادة ٩٠٪ من الأمة

الإسلامية ، التي يمثل الشيعة فيها ١٠٪ فقط ، ٤٠٪ منهم في إيران ، والباقي في دول أخرى آسيوية بالدرجة الأولى ، حتى في الجانب الشيعي الذي تقف فيه إيران الإسلامية فإن أهم مقدساته في العالم العربي . سواء ما كان منها في مكة والمدينة ، أو مزاراته في العراق التي سبقت الإشارة إليها . حيث توجد هناك سبعة من أضرحة أئمة الشيعة الإثني عشر .

لهذا السبب ، فقد لا نبالغ إذا قلنا إن إيران القومية قد تعطى العالم العربي ولا تأخذ ، بينما إيران الإسلامية قد تعطى ، لكنها يقيماً تأخذ . فتفاعل الأغلبية مع الأقلية يهملها بكل تأكيد . والذين تعاملوا مع الدوائر الفقهية في إيران يستشعرون ذلك العنصر ويلحظون أهميته . وإيران القومية لا تثرب عليها ولا حرج إن وضعت مصالحها فوق أى اعتبار ، وإن اقتضى ذلك أن تتعامل مع أعداء الأمة العربية والإسلامية ، كما حدث فيما أقامه الشاه من علاقات مع إسرائيل . ولكن إيران الإسلامية تقع في الغلط إن أقدمت على هذه الخطوة . وأمامنا نموذج لذلك الآن ، فنحن إذا صدقنا ما قيل وهو ما لا نظمن إلى صحته تماماً - فلا بد أن نلاحظ أن الطرف الإيراني لم يجرؤ على إقامة تلك العلاقات في العلن ، كما حدث في عهد الشاه الذي لم يتحرج في الإعلان عن علاقة تلك ، وفتح «قنصلية» للعدو في طهران .

ولا ينبغي أن يظن أننا نفضل علاقات السر على علاقات العلن ،

وإنما نحن هنا نقارن بين موقفين نسبيين ، وإن رفضناهما معاً ،  
وفضلنا الموقف الثالث الذى تعلنه حكومة الثورة الإسلامية .

من هذا المنطلق فإننا لا نجد محلاً للترويج لفكرة التحالف  
الإسرائيلي مع ما يسمى بدول «الجوار العربى» لتطويق الأمة العربية  
والضغط عليها . وهى على وجه التحديد تركيا وأثيوبيا وإيران  
ذلك أن هذه الفكرة لا تستقيم مع الإطار الذى تتحرك فيه إيران  
الإسلامية «وسقف» العلاقات الذى يتعين عليها الالتزام به . وربما  
لا نستغربه إن حدث مع إيران القومية ، وقد حدث .

والذين يتحدثون عن ذلك الاحتمال ينسون أن فكرة التحالف  
طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق دافيد بن جوريون ، فى فترة  
الستينيات ، عندما كان شاه إيران فى الحكم ، وله علاقاته الوطيدة  
بالفعل مع إسرائيل . وأغلب الظن أنه لم يكن ليرتد فى الدخول فى  
حلف من ذلك النوع ، إذا ما رأى فيه مصلحة تخدم طموحه أو ترفع  
من مكانته لدى حلفائه .

ولكن أما وقد تغير الوضع بعد الثورة الإسلامية ، فإن إلغاء العنصر  
العقيدى أو الأيديولوجى الذى استجد على نظام الحكم فى إيران ،  
 ووضعها ببساطة فى كفة واحدة مع أثيوبيا الماركسية وتركيا العلمانية ،  
مثل ذلك المسلك يعد تغليطاً لا محل له . وينحج عن إطار التصور  
العلمى المستقيم ، ليدخل فى باب التشويه الإعلامى والكيد السياسى .

لسنا ممن يقولون بأن إيران القومية شريرة وأن إيران الإسلامية قديسة . فالخير والشر لها وجودهما في الحالتين ، ولا عصمة لأى منهما . فضلاً عن أننا لا نقابل بين قومية ليبرالية حقيقية ، وتطبيق إسلامى فاسد ، أو العكس ، وإنما المقارنة قائمة على التزام أمين بكل من الصيغتين . ونفضل الوجه الثانى - الإسلامى - ليس فقط لأنه المعبر الطبيعى عن إئتناء شعب إيران المسلم ، ولكن أيضاً لأنه بالنسبة لنا ، يوفر إطاراً مرجعياً مشتركاً يمكن الاحتكام إليه . كما سبقت الإشارة . غير أن ذلك يظل وجهاً واحداً للصورة ، يتعامل مع الكيان الإيرانى ذاته . وهو كيان لا يتصرف فى فراغ ، ولكنه يتعامل مع محيط مسكون له قوانينه ومعادلاته .

فعالم السبعينيات الذى احتلت فيه إيران الشاه الجزر العربية الثلاث غير عالم التسعينيات الذى نعيشه والنظام العالمى الذى يتشكل الآن لا يحتمل ولا يقبل بأسلوب المغامرات التوسعية . (إسرائيل حالة خاصة) خصوصاً فى المناطق الحساسة ، التى تعد منابع النفط نموذجاً لها . وما الصدى الذى أحدثه غزو العراق للكويت إلا درس واجب الاستيعاب من جانب أى دولة تراودها أحلام التوسع وانتهاك الشرعية الدولية .



نعود إلى سؤالنا إذن ..

هل المشروع الإيراني عدواني وتوسعي بطبيعته ؟

هنا نقرر حقيقتين : أولاًهما ان بلداً كبيراً وعريقاً مثل إيران كان دوره التاريخي أكبر من مساحته الجغرافية ، وقد أسلفنا أن وزن إيران أكبر من الهضبة الإيرانية ، وأن البلد «متعدد» بطبيعته . وليس أدل على ذلك من الآثار الفارسية في اللغة والتقاليد والسلوك المنتشرة في أنحاء كثيرة من آسيا والعالم العربي ، التي أشرنا إلى جانب منها في مصر .

الحقيقة الثانية : أنه يتعذر أن توصف دولة ظروفها عادية بأنها عدوانية بالطبيعة ، فليس هناك فيما نعلم شعوب شريرة ، ولكن هناك ظروف موضوعية اجتماعية ، وسياسية ، وثقافية قد تدفع دولة إلى انتهاج سلوك شرير وظروف أخرى تهيب الدولة لمسلك معاكس ، متحضر وبناء .

إسرائيل لها وضع خاص - في هذا السياق لسبب بسيط هو إنها دولة عسكرية وعنصرية بطبيعتها فضلاً عن إنها مزروعة بالغضب في الجسم العربي ولها أحلامها التاريخية ، ومن المفهوم في ظل هذه التركيبة الشاذة أن يتولد مشروع عدواني وتوسعي بالضرورة ، لأن استمراره مرهون بذلك الاعتبار . قائم إذا مادام ومندثراً إذا تخلى عنه وتصرفت إسرائيل ككيان طبيعي ودولة عادية . وقد مر بنا ان إيران كانت عدوانية في طور ، ومتصالحة ومهادنة في طور آخر ، بالتالي ،

فالسؤال الصائب لا يكون عن الطبيعة الإيرانية ومدى الخير والشر فيها ، وإنما يكون عن الظروف التي توضع فيها إيران والتي تفرز تصرفاً في هذا الاتجاه أو ذاك .

فالدولة التي تطمح لأن تكون شرطى الخليج مثلاً ، لها وسائل وأهداف لا بد أن تختلف عما إذا كانت الدولة متبينة - أو متمنية مشروع للنهضة الإسلامية .

### هل لإيران أطماع في العالم العربى ؟

نحن مع رأى القائل بأن إيران لها مصالح ولم يعد لها أطماع . وقد تبني فريد هاليداي - الخبير البريطانى المعروف - هذا الرأى فى آخر عهد الشاه فذكر أن إيران لم يعد لها مطامع إقليمية ، ولا مشاكل حدودية مع جيرانها . فالتزاع الحدودى مع أفغانستان تم حله ، وكذلك الحال مع العراق . إذ تكفلت إتفاقية ٧٥ وبروتوكولاتها بحسم ما كان معلقاً بين البلدين . وقبل هذا وذاك فإن الشاه كف عن المطالبة بضم البحرين منذ سنة ٧٠ ، وعندما احتل الجزر الخليجية الثلاث فى سنة ٧١ ، فقد كان هذا آخر مطالبه لإيران بضم الأراضى . بعد ذلك لا تعرف دعوة إيرانية من أى نوع إزاء أى أرض عربية مجاورة . (٢٩)

على ذلك فإن عنوان المصالح يفتح الباب لاحتتمالات التدخل الإيرانية فى شئون الجيران لأسباب قد تتراوح بين إثارة القلاقل وتغيير الأنظمة . والحديث متواتر عن محاولة شيعة مبكرة قيل إنها كانت

مدعومة من إيران لقلب الأوضاع في البحرين ، في اعقاب ثورة ٧٩ . ذلك غير محاولات أخرى في عدد من الدول الخليجية قيل إنها تأيدت بالثورة الإيرانية أيضًا .

وعلى سبيل التفسير - لا التبرير - نذكر بأن تلك التصرفات واكبت مرحلة الانفجار والاندفاع التي أعقبت نجاح الثورة الإيرانية ، حيث سادت الفوضى التصرفات الإيرانية ولم تنضبط حدود وخطوط العلاقة بين الثورة والدولة . وتصور الشباب الإيراني آنذاك أن نجاحهم في زلزلة الطاغوت الإيراني بكل جبروته تؤهلهم لتغيير الكون وانهاض كل المستضعفين للإطاحة بعالم المستكبرين - وهي مرحلة تدل شواهد عدة على أن الحكم الإيراني قد تجاوزها ، بل إن رموز الحكم انتقدوها في المرحلة الأخيرة .

ورغم ان أمثال تلك الأحلام لها أصل مفهوم إلا أننا نستطيع أن نستبعد عنصر الدس الذي باشرته أطراف ذات مصلحة وتطويق أى ثورة فضلاً عن الثورة الإسلامية . إذ شنت تلك الدوائر حملة عالمية لتصدير الثورة الإسلامية بحسبانها خطراً داهماً يزحف مهدداً الأنظمة والأبنية والعصر ! - وكان التخويف المبالغ فيه جزءاً من محاولة حصار الثورة وتطويقها .

لقد أشرنا إلى دور النظام الدولي الجديد في كبح جماح المغامرات التي قد تتورط فيها بعض الانظمة ضد جيرانها . لكننا نحسب أن ثمة أموراً أخرى ينبغي ألا تسقط من الاعتبار ، في ضبط علاقة إيران

بالعرب عمومًا ، والخليج خصوصًا .

فن المهم مثلاً أن تقوم في الخليج دول بالمعنى الحقيقي تقنع الآخرين بجدارتها للبقاء فضلاً عن الاحترام - أعني دول لها أوضاع مؤسسية ثابتة من ناحية ، ويتمتع المواطنون فيها بحق المشاركة ، فضلاً عن المساواة من ناحية ثانية . ومسألة المساواة هذه لا تقل أهمية عن المشاركة ، لأن الشيعة في الخليج والجزيرة العربية يعانون من أوضاع سلبية عدة ، تعكر من صفو العلاقات الإيرانية مع تلك الدول . ورغم أن أمثال تلك الأوضاع يفترض أنها شئون داخلية ينبغي أن تظل خارج مسار العلاقات الخليجية الإيرانية ، إلا أننا لا نستطيع من الناحية العملية أن نتصور إمكانية إقامة علاقات ناجحة وحميمة بين إيران ودولة أخرى تمارس اضطهاداً ضد الشيعة في داخل أراضيها . من المهم كذلك أن يكون هناك موقف عربي مسئول واع بمقتضيات الأمن العربي والتضامن الإسلامي . حتى لا تستشعر إيران أنها تواجه فراغاً عربياً حولها . وهذا الوعي قد يتطلب مثلاً إقامة نظام عربي يشكل غطاءً سياسياً وعسكرياً كافياً للدول العربية . وقد يتطلب أيضاً إيجاد صيغة لعلاقات حميمة بين دول العالم العربي ودول العالم الإسلامي المحيطة بها مثل تركيا وإيران .

ونحن نذهب إلى أن الموقف العربي أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، التي كان يعرف الجميع إنها بدأت عدواناً عراقياً على إيران وإن سكتوا على ذلك أو أنكروه ، هذا الموقف ، لم يتسم بالمسؤولية الكافية . لأنه

كان إنحيازاً غير مبرر لمعتد ظالم ، ضد طرف إسلامي حديث الولادة وقد أدى التحيز للظالم ليس فقط إلى زيادة عناد وتصلب الإيرانيين الذين تعمق لديهم الشعور «بالمظلومية» ومن ثم إطالة أمد الحرب ولكنه أدى أيضاً إلى تقليص دور التأثير العربي في المعادلة السياسية الإيرانية . ذلك أن المسرح السياسي الإيراني شأن أي مسرح سياسي ، تتحرك عليه تيارات عديدة مختلفة التوجهات والمآرب .

وكان بين هؤلاء تيار عربي برز دورة في بداية الثورة ، غير أنه ضرب تلقائياً . ليس عمداً ، ولكن بتأثير تفاعلات سلبية الموقف العربي ، الذي بالغ أحياناً في العداء لإيران ، في غيبة القراءة المنصفة للأحداث أو تقدير داعي لاحتمالات الموقف داخل إيران وخارجها . ولا نريد أن نعفي الإيرانيين من التكليف ، إذ يظل مطلوباً منهم الكثير لاكتساب ثقة العالم العربي واطمئنانه إلى حسن الجوار مع النظام الإيراني ، وسواء كان عدم الثقة الذي نشأ بعد الثورة راجعاً إلى أخطاء مارسها إيران بحق الدول العربية المجاورة أو إلى محاولات الدس والافتعال من جانب أية أطراف خارجية ، أو أجهزة أمنية داخلية ما انفكت تتهم الإسلاميين بأنهم موالون لإيران ، فالشاهد أن أزمة الثقة حدثت وتعمقت بمضي الوقت . ولا حل لهذه الأزمة إلا بانتهاج إيران أولاً لسلوك مغاير تجاه العالم العربي ، يبطل ذرائع الداعين إلى مخاصمتها والابتعاد عن «الشرور» الصادرة عنها .

ندرك أن الخطاب الإسلامي في إيران يثير مخاوف الأجهزة الأمنية

في العالم العربي ، وهاجسها الإسلامى ليس بحاجة إلى تدليل ، لكن تغيير السلوك الإيراني - إذا ثبت - قد يضطر تلك الأجهزة إلى تغيير موقفها من إيران فيصبح نوعاً من الحذر في التعامل ، بدلاً من الإصرار على إغلاق أبواب أى تعامل معها من الأساس .

نسجل في هذا الصدد أن الجمهورية الإسلامية في إيران ، التي بدأت بتولى الثنائي خامنئي - رفسنجاني للسلطة في إغراق وفاة الإمام الخميني في عام ٨٩ ، لها سعيها الملحوظ في ذلك الاتجاه . لكن استعادة الثقة العربية في السلوك الإيراني إزاءها يحتاج إلى وقت . فالشرخ عميق والرواسب كثيرة على الجانبين ، بعضها ذو طابع قومي عنصري ، وبعضه ذو طابع مذهبي ، وبعضه ذو طابع أممي وسياسي . وربما كان الظرف مواتياً بشكل أفضل نسبياً بعد الغزو العراقي للكويت لأنه أثبت أن الخطر الذي يهدد الخليج ليس فارسياً بالضرورة ، ولكن الأنظمة الطاغوتية العربية قد تكون مصدراً لخطر أكبر - وفي هذه الحالة فقد يكون بعض « الشر » أهون من بعض ! . في هذا السياق تبرز لبنان كحالة خاصة للغاية تجسد الاختراق الإيراني للساحة العربية . وهي حالة خاصة أولاً لأن الوجود الإيراني في لبنان - أيًا كانت صيغته - اكتسب مشروعية منذ مرحلة مبكرة بحكم العلاقات التاريخية بين شيعة جبل عامل في لبنان والمؤسسة الشيعية في إيران ، حيث كان « للعالميين » دورهم في تشجيع إيران الصفوية - وثانيًا لأن أوضاع لبنان في سنوات ما بعد الحرب أعطت للآخرين

انطباعاً بأنه بلد مستباح ، بوسع أى طرف عربى أو غير عربى أن  
يخترقه ويمارس فيه ما يشاء من تصرفات مقبولة أو غير مقبولة .  
أخيراً هل هناك أمل أو إمكانية لصياغة علاقات عربية إيرانية  
إيجابية ؟

ردنا على ذلك أن هذه العلاقة يجب أن تقوم فى نهاية المطاف ،  
سواء لأسباب استراتيجية أو لأسباب متعلقة بالروابط الإسلامية  
الضرورية . ونحن هنا نضيف أن النظام العالمى الذى يتشكل الآن فى  
ظل الوفاق بين الدولتين الأعظم ، يصوغ فى ذات الوقت نوعاً من  
الهيمنة على مقدرات العالم ، قد يؤدى إلى إلغاء دور وإرادة دول العالم  
الثالث التى ينتمى إليها الطرفان - العرب وإيران - وفضلاً عن أن  
الوفاق الراهن ألغى إلى حد كبير مساحة التناقض بين الدولتين  
العظميين ، التى كان يستفيد منها العالم الثالث أحياناً فى المناورة ،  
دفاعاً عن مصالحه .

فى هذا الظرف فإن الدول الإسلامية قد تكون فى مقدمة  
المتضررين لأن انتماءها يربطها بمشروع إسلامى يعبر عن الهوية ،  
ويفترض أن يشق طريقها المتميز إلى النهضة . والهيمنة التى نتحدث عنها  
ليست سياسية فقط ، ولكنها حضارية بقدر أكبر .

والأمر كذلك فإن التلاقى الإيرانى العربى لا تفرضه الاعتبارات  
الاستراتيجية والسياسية والأخوية العاطفية فقط ، ولكنه أمر يحتمه  
موقف رفض الانسحاق الحضارى أمام المشروع الغربى الزاحف بقوة .

ولسنا نجد سبباً موضوعياً يحول دون السعى إلى إقامة تلك العلاقات الإيجابية المنشودة ، ولكننا ننبه إلى أنه ما لم تتوفر الإرادة المشتركة لدى الطرفين ، فلن يتحقق لذلك المسعى هدفه . فالمسئولية يتعين أن ينهض بها العرب والإيرانيون دون تردد . ومجالات التلاقى لا حدود لها ، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ، كما سنرى توطأ .

### فض الاشتباك أولاً

ما العمل إذن ؟

قبل أى شك لابد من « فض الاشتباك » بين العرب وإيران والعكس ، لنهية مناخ الوفاق . وبغير ذلك ، فإن طريق التفاهم أو التعاون سيظل مليئاً بالأشواك والألغام ، التى لن تتيح فرصة التقدم ، وربما « تنسف » أى محاولة للتقدم .

ولا نغنى بفض الاشتباك اسكات أى صوت يجرح الآخر أو يقصف بنيانه ، فذلك مطلب مستحيل يتعذر تحقيقه . وإنما الذى نعينه أن تتحلى الدول المعنية أولاً ، والمؤسسات المعبرة عنها أو وثيقة الصلة بها ثانياً ، بروح الوفاق ، التى تنطلق أساساً من الاحترام المتبادل ، الذى يسعى إلى بناء المستقبل المشترك ، متجاوزاً الماضى بكل مخلفاته وملقاته .

على وجه التحديد ، فثمة جبهات ثلاث على الأقل يتعين أن يتم فض الاشتباك عليها ، لينفسح المجال أمام اللقاء المنشود ، وهذه المجالات هى :



• العلاقات السياسية .

• الانتماء المذهبي .

• النشاط الدعوى أو التبشيري .

فتجريح الأنظمة السياسية أو تهديدها بأى صورة باب ينبغى أن يغلق ، ليس فقط لأن بيوت الجميع من زجاج ، وحال المدعى ليس أفضل كثيراً من المدعى عليه ، ولكن لأن شأن كل نظام هو فى اختصاص شعبه ، إن شاء قبل به ، وإن شاء رفضه أو انقلب عليه . وفى كل الأحوال ، فليس من حق طرف ثالث أن يتدخل فى هذه العلاقة ، لا بالتأثير ولا بالتصدير .

ولست أشك فى أن كل من الجانبين العربى والإيرانى لديه الكثير الذى يمكن أن يقال فى هذا الصدد ، سواء انصب على تجارب الماضى أو هواجس المستقبل .

ولئن كان حسم هذا الجانب بهم كافة الدول العربية ، إلا أنه أكثر أهمية بالنسبة للدول الخليجية ، التى من حقها أن تطمئن - مثلاً - إلى أن إيران ليست طرفاً فى أى نشاط سياسى داخلى يجرى على أرضها . وتلك مسئولية ينبغى أن تنهض بها إيران دون غيرها ، كما قلنا . من ناحية ثانية ، فإن الاشتباك المذهبى بدوره ينبغى أن يوقف . ولئن حملنا الطرف الإيرانى المسئولية الأكبر فى الشق السياسى ، فإننا نحمل الطرف العربى ذات المسئولية فى الشق المذهبى ، فثمة مدارس فكرية فى العالم العربى تقوم على تجريح عقائد الشيعة واتهامهم بالكفر . ولهذه المدارس

خطباء في المساجد ومتحدثون في الإذاعة والتلفزيون ومراكز توجيه وصحف ودور نشر ، كلها تبث خطاباً واحداً معادياً للشيعية ومحرضاً عليهم بكل الصور .

نعم ، هناك تراث ملئ بالمرارات والمطاعن عند الجانبين ، لكننا إذا كنا نتحدث عن أمل في المستقبل ، فلا مفر من إغلاق ملف التراث مؤقتاً ، وتعاون عقلاء الجانبين في تنقيته وتصحيحه فيما بعد .

وهي مهمة ليست يسيرة ، فليس بمقدور كائن من كان أن يزيل آثار ذلك التراث أو يلغيه ، إذ هو حصيلة خلاف تراكت ضغائنه عبر إثني عشر قرناً . والذي ندعو إليه هو «تجميد» ذلك التراث مؤقتاً وتجاوزه . يشجعنا على ذلك أن ثمة عقولاً راجحة على الجانبين مستعدة لذلك ، بل مارسته فعلاً . سواء في تجربة «التقريب» التي تمت ، أو في مشروعات التلاقي المطروحة ، من قبيل ما عرضه الشيخ محمد الغزالي في كتابه «دستور الوحدة الثقافية» ، أو ما دعا إليه الشيخ محمد مهدي شمس الدين ، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي ببلبنان في مؤتمر «الغدیر» الذي عقد بلندن في شهر يوليو ٩٠ ، وعرضناه في حينه (٣٠) .

لا يهمننا كتابات «الآحاد» هنا وهناك من متعصبي السنة أو الشيعة ، ولا يزعجنا كثيراً كتاب يصدره شاب تونسي من أهل السنة تحول إلى التشيع . فكتب تجربته تحت عنوان استفزازي هو : ثم اهتديت ! - أو كتب يبادر إلى تأليفها بعض راكبي «الموجة» في بلاد

العرب أو في الهند كان كل ههما هو إخراج الشيعة من الملة .  
الذى يهمننا هو موقف المؤسسات التى أشرنا إليها ، التى نذهب إلى  
إنها إذا اختارت الموقف الصحيح فإنها ستقود السفينة إلى بر الأمان  
بإذن الله وعونه وتوفيقه .

فى هذا الصدد لابد أن نحمد للحكومة الإيرانية أنها طبعت كتب  
التربية الدينية والثقافة الإسلامية ، التى توزع على طلاب المدارس ،  
وخلصتها من كافة الشوائب التى حفلت بها كتب التراث ، خصوصًا  
تلك التى تجرح الخلفاء الراشدين أو صحابة رسول الله ، وهو ما  
عرضناه مفصلاً فى كتابنا «إيران من الداخل» (٣١) .

لقد كان هذا موقفًا إيجابيًا ومستولاً ، لم يغير مما فات حقًا ، لكنه  
شق مجرى جديدًا باتجاه المستقبل - أدبياته اليوم هى تراث الغد .  
إن الحرب المعلنة والخفية ، المباشرة وغير المباشرة ، بين الوهابية  
والسلفيين عمومًا ، وبين الشيعة ينبغى أن يوضع لها حد وأن توقف ،  
على الأقل من على المنابر العامة ومن لغة المؤسسات والمنظمات التى تلقى  
دعمًا من جانب بعض الحكومات العربية . وبغير إنجاز هذه الخطوة ،  
فإن أجواء التسميم ستظل مستمرة ، وأجواء الوفاق ستظل محجوبة .  
من ناحية أخرى ، فإن الأزهر الذى عهدناه منارة لكل  
المسلمين ، وداعمًا للوفاق والتقارب بين مذاهبهم فى الأربعينيات ،  
ليس مقبولاً أن يقف فى التسعينيات موقف الهابيد غير المعنى بتلك  
الحرب الضروس ، التى تتردد اصداؤها فى أنحاء مختلفة فى أفريقيا

وآسيا ، بل وفي أوروبا والأمريكيتين !.

على صعيد ثالث فإن الاشتباك الحاصل بين الدعاة الشيعة والسنة ينبغي أيضاً أن يوقف . بوجه أخص ، فإن الدعاة الشيعة الذين يتحركون بهمة ملحوظة في أرجاء العالم الإسلامى منذ قيام الثورة الإسلامية في سنة ٧٩ ، ينبغي يوقفوا نشاطاتهم في المجتمعات السنية ، وأن يوجهوا طاقتهم إلى غيرهم . وقبل ذلك فإن الضغوط التي يمارسها أولئك الدعاة في محيط السنة الإيرانيين أنفسهم ، الأكراد والبلوش ، يجب أيضاً أن توقف بغير تردد وبمنتهى الحسم .

ونحن نفهم أن الأطراف التي تعمل في هذا المجال عديدة ومختلفة ، وأنهم ليسوا جميعاً خاضعين لنفوذ السلطة الإيرانية ، فالمراجع الكبار في قم لهم استقلالهم عن الدولة . ولكل منهم نشاطاته ومقلدوه في داخل إيران وخارجها ، فضلاً عن الأنشطة الشيعة ليست كلها مركزة في إيران ، وإنما ثمة نشاطات مصدرها النجف الأشرف في العراق وأخرى صادرة عن لبنان ، وهناك نشاطات أخرى تمارسها القيادات الشيعة في كل من الهند وباكستان .

ذلك نفهمه ونقدره ، لكننا نذهب إلى أن تحديد موقف واضح من هذا الموضوع من جانب «مرشد الثورة الإسلامية» مثلاً ، يمكن أن يزيل لبساً كثيراً في هذا الجانب . ثم إن اتخاذ خطوة عملية أخرى على هذا الدرب ، بوقف نشاطات الدعاة الشيعة وسط المجتمعات

السنية داخل إيران ، ستصبح بمثابة إثبات لحسن النية لا ينقصه الدليل .

فضلاً عن هذا وذلك ، فإن استجلاب الشباب المتمى إلى مجتمعات سنية أفريقية أو آسيوية ، والحاقهم بالحوزة العلمية فى قم ، أو بجامعة الإمام جعفر الصادق فى طهران ، ينبغى أن يعاد النظر فيه ، بحيث لا يصبح محاولة لتوسيع نطاق التشيع فى بعض تلك المجتمعات ، أو لاختراق مجتمعات سنية مغلقة فى حالات أخرى . كما حدث فى أوغندا مثلاً ، التى زارها أحد الدعاة الشيعة قبل سنوات ، وأبلغ مسلميها السنّة بأن ثمة منعاً دراسية للتعليم الإسلامى معروضة لمن يشاء مواصلة دراسته . وعندما وصل الشباب الأوغندى إلى « قم » ، اكتشفوا أنهم استقدموا للدراسة المذهب الشيعى ، مما أوقعهم فى مشكلة لا أعرف كيف خرجوا منها ، وهم الفقراء الذين لم يكونوا يملكون بطاقات السفر للعودة إلى بلادهم .

إن حسم هذه الأمور هو مما تملكه القيادة الإيرانية . وإثبات موقف من هذا القبيل كفىل بفتح صفحة من التعاون المخلص بين رموز الجانبين ، السنة والشيعة . فإذا كنا قد دعونا إلى الاحترام المتبادل بين الأنظمة السياسية ، فأولى بنا أن ندعو إلى احترام مماثل للجاعتين المذهبيتين .

ربما ساعدت مبادرات أهل السنة إلى خلق الأجواء الحميمة المطلوبة ، عن طريق وقف حملاتهم على عقائد الشيعة ، باعتبار أن

الأغلبية تتحمل المسئولية الأكبر ، وهذا ما نتمناه حقاً . لكننا في الوقت ذاته نرى أن ثمة وجاهه في مطالبة الشيعة بتحريك لا ينتظر مبادرات غيرهم ، لأنهم في إيران سلطة تحكم ، وتتطلع إلى إقامة تجربة إسلامية رائدة .

### نحو ميثاق لعدم الاعتداء

هذا الذي قلناه في الدعوة إلى فض الاشتباك ، هو في جوهره مطالبة بالامتناع عن فعل ، يفترض أن يهيئ روح الوفاق ، التي من شأنها أن تمهد السبيل لفعل أو أفعال من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة المنشودة . إن روح الوفاق ، وإرادة التعاون المشترك إذا توفرنا ، فثمة مجالات سبعة - على الأقل - يمكن أن يلتقي فيها الإيرانيون والعرب على الفور . وهذه المجالات هي :

- ١ - القضية الفلسطينية ، بمختلف عناصرها في الداخل والخارج .
- ٢ - العمل الإسلامي العام ، من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي .
- ٣ - التقريب بين المذاهب الإسلامية .
- ٤ - عالم المستضعفين في دول عدم الانحياز .
- ٥ - أمن الخليج ، وهو الموضوع الذي أثاره الغزو بشدة ، حتى انفتح الحديث حول ترتيبات الأمن في تلك المنطقة .
- ٦ - التعاون الاقتصادي ، وموضوع النفط في المقدمة منه (إنتاجه وأسعاره) .
- ٧ - التعاون الثقافي ، الذي يشمل الكتب والفنون وتبادل الأساتذة في الجامعات وغير ذلك .

هذه مجرد عناوين يمكن أن يندرج تحت كل واحد منها عديد من النقاط

والبنود ، وربما كانت هناك مجالات أخرى يمكن أن يشملها التعاون إذا انفتح بابها ، مثل حوار الشمال والجنوب ، وقضية البيئة والتلوث أو ما إلى ذلك .

إن مصر هي الطرف المؤهل والمفترض لقيادة تلك المسيرة ، وزنها وسجلها يوفران ذلك التأهيل بمجدارة . وإذا كانت قد تورطت في المرحلة الساداتية في خصومة غير مبررة ضد إيران وتنازلت عن دورها ، فهي الآن في وضع مغاير يمكنها من أن تنفض عن كاهلها ذلك الوزر ، لتصرف بمستوى مسئوليتها التاريخية باعتبارها «كبير الأسرة العربية» ، ووفقاً لما تقتضيه المصالح الاستراتيجية للأمة العربية ، التي هي جزء من الأمة الإسلامية .

ولن تستطيع مصر أن تنهض بهذه المسئولية ما لم تبين سياستها وتقديراتها على أساس الحسابات الكبيرة ، وليس الحسابات الصغيرة ، أعنى تلك التي تحسب لمستقبل الأمة ، لا تلك التي تتأثر بتقارير أجهزة الأمن ، مثلاً . ولدى مصر الكثير من القدرة والخبرة ، الذي تستطيع أن تقدمه في مختلف المجالات التي عددناها . ولئن فتحت باباً ، فستفتح أمامها تلقائياً بقية الأبواب الأخرى .

وإذا جاز لنا أن نقترح مساراً موازياً لتثبيت الوفاق العربي الإيراني ، فإن لدينا اقتراحاً عملياً للساحة الخليجية ، التي هي الأقرب جغرافياً من إيران ، وأكثر أجزاء الوطن العربي حساسية وتوجساً من نشاطاتها ، خصوصاً وأن في الخبرة التاريخية لهذه المنطقة ما يعزز هواجسها ومخاوفها .

نقترح بشكل محدد توقيع ميثاق عدم اعتداء أو حسن جوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران - وفي ظل هذا الميثاق يبرم اتفاق أو معاهدة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري ، يمكن أن تنزع عنه أو تترتب عليه عدة

اتفاقات تخصصية ، تنظم التعاون في كل مجال على حدة .  
ولو أنشأ اتفاق التعاون مجلساً وزارياً مشتركاً ، يمثل فيه الطرفان مجلس  
التعاون الخليجي والحكومة الإيرانية ، تكون له اجتماعات دورية ، كل ستة  
أشهر أو سنة ، فإنه قد يشكل ساحة مناسبة للحوار والتفاهم حول عديد من  
الأمر التي تعكر صفو العلاقات ، من الأمن إلى الحج ، إلى مسألة الجزر  
الثلاث التي إن لم تسو بالتراضي ، فسيبل حلها بالتحكيم الدولي مفتوح .  
إن توقيع ميثاق عدم الاعتداء أو حسن الجوار بين إيران ورؤساء الدول  
الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، يغلق الباب تماماً أمام مختلف الهواجس  
والخاوف . أما اتفاق التعاون المقترح ، فإنه يفتح باباً آخر واسعاً للسعي في  
تحقيق المصالح المشتركة ، ويؤدي في النهاية - وبالضرورة - إلى تنشيط مجرى  
العلاقات العربية الإيرانية .

إننا إذا دققنا جيداً في الفكرة ، فسنجد أن ثمة إيجابيات عشر - على  
الأقل - يمكن أن يحققها ذلك الاتفاق ، تتمثل فيما يلي :

- ١ - تنسيق وحشد الإمكانيات والطاقات العربية/الإيرانية لمصلحة العمل  
الإسلامي المشترك والشعوب الإسلامية .
- ٢ - إزالة أي احتمالات مواجهة عربية/ إيرانية في المستقبل ، ومنع القوى  
الأجنبية المعادية للإسلام من استغلال أي خلافات أو إثارة أي  
تناقضات بين الجانبين كما حدث من قبل .
- ٣ - زيادة القواسم المشتركة التي تجمع بين العرب وإيران ، واختزال أي  
عوامل للاختلاف بينهما ، استناداً للانتماء الإسلامي المشترك .
- ٤ - وضع الثقل الإيراني في كفة المواجهة العربية/ الإسرائيلية المصرية والذي  
يمثل إضافة هامة للجانب العربي والإسلامي فيها .



٥ - الحيلولة دون قيام تحالف أو تنسيق أو تفاهم إيراني/عراقي حول السيطرة أو توزيع النفوذ بينهما في منطقة الخليج ، وفي الوقت ذاته استثمار الموقف الإيراني الإيجابي والواضح من الأطماع التوسعية العراقية في الكويت والخليج بوجه عام ، والذي يتمثل في الرفض القاطع لهذا العدوان وأهدافه الطموحة في المنطقة .

٦ - تحجيم الخلاف التاريخي بين السنة والشيعة ، ووضعها في إطاره الصحيح ، وحصره في نطاق المعالجة الفكرية والفقهية ، وإيجاد أرضية صالحة للتعايش بين المذهبين ، على أساس من الفهم الموضوعي والاحترام والتقريب .

٧ - الحد من أطماع وتدخل القوى الأجنبية في المنطقة ، سواء على الصعيد العسكري ( الأمن ) أو الاقتصادي ، بملء الفراغ الاستراتيجي وإزالة ذرائع التدخل وتأمين مصادر النفط ذات الأهمية الاقتصادية القصوى للاستقرار العالمي .

٨ - الاستفادة من النتائج الإيجابية الممكنة لقيام تعاون وتكامل اقتصادي إقليمي بين العرب وإيران .

٩ - ترويض النزعة القومية الإيرانية أو العربية الضيقة وإحلال الانتماء الإسلامي محلها ، واستثمار الميل الإيراني الطبيعي للثقافة الإسلامية واللغة العربية باعتبارها لغة القرآن ، مما يساعد على انتشارها بين الإيرانيين ، وتهيئة المناخ لحدوث تجانس ثقافي واجتماعي بين العرب وإيران لمصلحة الأمة الإسلامية في الحاضر والمستقبل .

١٠ - الاستفادة من المدخل الإيراني في العمل على إيجاد عمق استراتيجي إسلامي للتعاون العربي ، وبناء جسور دائمة ومتينة للعلاقات بين الدول

العربية والإسلامية ، باعتبارهما يتبعان معا إلى الأمة الإسلامية الواحدة ، ومن شأن ذلك أن يساعد على تحقيق نتائج باهرة في المستقبل في مختلف مجالات التعاون لمصلحة هذه الدول كافة ، بالاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات الضخمة المتاحة للدول الإسلامية في مجموعها ، سواء على صعيد التعاون والتكامل الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفني أو العسكري ، لمصلحة قضاياها وأهدافها المشتركة ، ومع الأخذ في الاعتبار بما حققته كثير من الدول الإسلامية من تقدم على مختلف الأصعدة ، وما تتمتع به من ثقل بشري ، وما تتمله من امتداد وتنوع واتصال جغرافي .

إن مبادرة من هذا النوع قضية لا تختمل الانتظار . فالدنيا تتحرك بسرعة ، والعالم يتحسس أسباب الأمان والتلاقى ويركض نحوها بغير تردد ، دون أن ينتظر أحد أحداً . إذ لا مكان في المستقبل للشراذم والكيانات الصغيرة ، ناهيك عن أصحاب الخصومات الصغيرة المأسورين في أوهام الخوف أو سلفات التاريخ .

إن ثمة مهاماً كثيرة وملحة في الحاضر والمستقبل يرجى إنجازها ، بل ينبغي إنجازها ، لأننا إزاء الذي يجري حولنا ، صرنا مخيرين بين أن نكون أو لا نكون . ولكى نكون ، لكى نحقق الديار والكيان والهوية ، فليس أمامنا سوى طريق واحد يتعين المضي فيه . وما رحلتنا التي قطعناها في هذه الدراسة إلا محاولة للتقدم على ذلك الطريق .

ونحن لسنا مطالبين بأكثر من النية الخالصة والسعي الجاد .

أما التوفيق والسداد فمن الله وحده .

هل من مجيب أو مبادر ؟؟

## المصادر

- ١ - نشرة «الموجز عن إيران» التي تصدر في لندن - عدد أول نوفمبر ١٩٩٠ .
- ٢ - التقرير كُتبه «دور جولد» في صحيفة «الجيزواليم بوست» - عدد ٨ أغسطس ١٩٩٠ م .
- ٣ - التقرير نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية - عدد ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ .
- ٤ - صحيفة «ميليت» التركية - عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ .
- ٥ - المقال نشر في صحيفة الحياة (عدد ١٤ أكتوبر) ، وكاتبه هو الأستاذ وليد عربية المحاضر بمعهد العلاقات الدولية بباريس .
- ٦ - في نماذج المؤلفات التي تبنت ذلك الاتجاه كتاب نقولا فوذلي «الصراع العراقي - الإيراني» ، وكتاب عهاد رءوف وآخرين «الصراع العراقي - الفارسي» .  
الأول صدر في باريس بعد الحرب (٨١ م) ، بينما صدر الثاني في بغداد سنة ٨٣ م .
- ٧ - من حوار شخصي جرى مع الدكتور علي شمس الدين اردكاني نائب وزير الطاقة الإيراني .
- ٨ - آية الله مرتضى المطهري - الإسلام وإيران - من مطبوعات منظمة الإعلام الإسلامي بطهران - ج ١ ص ٩٠ ، فصل بعنوان «دخول الإسلام إلى قلوب الفرس» .
- ٩ - د. عبد النعم حسنين «إيران والعراق في العصر السلجوقي» ص ٧ .
- ١٠ - إحسان طبري - المجتمع الإيراني في عهد رضا شاه - ص ١٠٠ .
- ١١ - فهني هويدي - إيران من الداخل - ص ٣٧٥ .

- ١٢ - د. فاضل رسول - العراق وإيران ، عوامل وأبعاد الصراع ص ٤١ .
- ١٣ - دعا مركز دراسات الوحدة العربية إلى ندوتين لمناقشة الموضوع إحداهما حول القومية العربية والإسلام ، في بيروت سنة ١٩٨٠ والثانية حول الحوار القومي الديني في القاهرة سنة ٨٩ ومن أهم الكتب التي صدرت في الموضوع كتاب العروبة والإسلام للدكتور عصمت سيف الدولة ، ديني الإسلام والعروبة للمستشار طارق البشري .
- ١٤ - حسن العلوي - الشيعة والدولة القومية في العراق - ص ٤٣ .
- ١٥ - هويدى مرجع سابق ص ٥٨ .
- ١٦ - فاضل رسول - مرجع سابق ص ١٢ .
- ١٧ - فاضل رسول - هكذا تكلم على شريعتي - نص بعنوان التشيع العلوي والتشيع الصفوي ص ١٧٧ .
- ١٨ - فريد هوليداي - مقدمات الثورة في إيران ص ٧٥ - ٨٠ .
- ١٩ - محمد حسنين هيكل - مدافع آيات الله - ص ١٣٥ وما بعدها .
- ٢٠ - هيكل - مرجع سابق - ص ١٥٠ .
- ٢١ - د. فاضل رسول - العراق وإيران - ص ٤٢ .
- ٢٢ - فريد هوليداي - مرجع سابق - ص ٣٥١ .
- ٢٣ - ملف العلاقات الإيرانية المصرية - دراسة نشرتها «الموجز عن إيران» عدد يوليو ٩٠ .
- ٢٤ - الصلات الثقافية بين مصر وإيران (مجموعة دراسات) ص ١٤٦ وما بعدها .
- ٢٥ - د. محمد السعيد جمال الدين - بحث بعنوان «الشيخ محمد عبده والثقافة الفارسية» - ضمن كتاب الصلات الثقافية - ص ٣٠٩ .
- ٢٦ - ملف العلاقات الإيرانية المصرية - مرجع سابق .
- ٢٧ - ملف العلاقات - الجزء الثاني - عدد أغسطس ٩٠ ، في نشرة «الموجز» .
- ٢٨ - د. محمد نور الدين عبد المنعم - الألفاظ الفارسية في العامية المصرية - ص ٢١٧

- فصل في كتاب «الصلوات الثقافية» .

٢٩ - مقدمات الثورة في إيران - مرجع سابق ص ٣٤٨ .

٣٠ - مقال في جريدة الأهرام بعنوان : حوار مشير في لندن - الوحدة قبل الامامة عدد ٣١ يوليو ٩٠ .

٣١ - «إيران من الداخل» - دراسة ميدانية لكتب ما بعد الثورة - ص ٣٢٩ وما بعدها .

## المحتويات

٥	..... تقديم
٩	١ - استدعاء بأمر الغزو .....
١٥	..... الشرق الأوسط وأعمدته الثلاثة
١٩	..... تركيا وإيران : المتنى واللامتنى
٢٧	..... التاريخ حمّال أوجه : ليكن !
٣٢	٢ - مفاتيح المشكلة : الوهم والحقيقة .....
٣٧	..... الذى تعنيه إيران لأمة العرب
٤٢	..... أين تكمن الاشكالية ؟
٤٢	..... (أ) عرب وفرنس : الإسلام حل المشكلة
٥٠	..... (ب) العروبة والإسلام : معركة وهمية
٥٢	..... (ج) السنة والشيعة : الفرض المستحيل
٥٤	..... (د) حسابات المصالح ودور الاستعمار
٧٠	٣ - مصر : شهادة التاريخ والواقع .....
٧٤	..... مؤشرات المد والجزر
٧٩	..... الفارسية فى الشارع المصرى

٨٣	..... ٤ - ما العمل ؟
٨٩	..... هل المشروع الإيراني عدواني بطبيعته ؟
٩٠	..... هل لايران أطماع في الخليج ؟
٩٦	..... فض الاشتباك أولاً
١٠٢	..... نحو ميثاق لعدم الاعتداء
١٠٧	..... المصادر

رقم الايداع : ١٩٩٠/٩٦٦٥  
التقديم الدولي : ٣ - ٠٠٧٧ - ٠٩ - ٩٧٧

### مطابع الشروق

الطبعة ١٦ شارع جواد حس- هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤  
بيروت ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣